الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

خطّة العمل الوطنية
لشراكة الحكومة المفتوحة

2025-2023

خطّة العمل الوطنية
لشراكة الحكومة المفتوحة

2025 - 2023

الفهرس

I. مقدمة 3

II. الإصلاحات التي تمّ القيام بها تكريسا للحكومة المفتوحة 3

III. خطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025 6

VI. التعهدات المدرجة بخطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 10

المحور الأول: الشفافية وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية.....11

التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية 13

التعهد عدد 2 : منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه 15

التعهد عدد 3 : منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه 17

التعهد عدد 4 : تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية 19

التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة 21

التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس 23

التعهد عدد 7: تركيز مسار فتح البيانات البيئية 25

المحور الثاني: المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.....27

التعهد عدد 8: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي 29

التعهد عدد 9: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي 31

التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي 33

المحور الثالث: المساءلة والنزاهة بالقطاع العام 35

التعهد عدد 11 : تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد.....37

التعهد عدد 12: تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة 39

التعهد عدد 13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني 41

المحور الرابع : محور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنته.....43

التعهد عدد 14: إعادة هندسة مسار العمليّة الاستثماريّة بهدف رقمنة الخدمات الإدارية الموجّهة للمستثمرين 45

التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية.....47

Open Government Partnership TUNISIA

I. مقدمة

تعتبر شراكة الحكومة المفتوحة في تونس التجربة الرائدة الأولى في إطار الالتزام بجملة من المبادئ المتمثلة أساسا في تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع العمومي وتكريس الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي ورقمنة الخدمات الإدارية عبر تشريك المواطن في استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة، والتي تهدف الى تحقيق إصلاحات تتماشى مع احتياجات المواطنين ومتطلباتهم وتحسين حوكمة الشؤون العامة ونوعية الخدمات العمومية مع اعتماد النهج التشاركي الذي اتُبع في إطار المبادرة العالمية لهذه الشراكة.

يعتبر انضمام تونس سنة 2014 الى مبادرة «شراكة الحكومة المفتوحة» العالمية، تتويجا لانخراطها في مجال الحوكمة المفتوحة ويستوجب برنامج الحكومة المفتوحة صلب القطاع العام، اعتماد العديد من البرامج الإصلاحية التي تندرج في إطار تطوير الخدمات العمومية والرفع من جودتها ودعم المقاربة التشاركية بين الحكومة والمواطن والشراكة في مسارات اتخاذ القرارات العمومية، فضلا عن دور المجتمع المدني في هذا المسار التشاركي والذي تجسد في إعداد وتنفيذ أربع خطط عمل وطنية منذ سنة 2014 الى غاية سنة 2023. وينعكس هذا الإنجاز من خلال ما أفضت اليه هذه الخطط من انجازات مهمة في المجالات التكنولوجية والمؤسساتية والقانونية من جهة ومدى نمو الوعي العام بأهمية التوجه نحو الانفتاح الحكومي بأبعاده المختلفة ومدى توفر الإرادة السياسية الفعلية لتحقيق ذلك وانخراط المواطن فيها من جهة أخرى.

يتميز اعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة بالمسار التشاركي من خلال المشاركة المهمة للمجتمع المدني الذي تدعّم نشاطه في مجال شراكة الحكومة المفتوحة بصفة ملحوظة وذلك من خلال مشاركة العديد من الجمعيات في الاستشارة العمومية الموسعة لإعداد خطة العمل الوطنية الخامسة سواء على الخط او التي نظمت في بعض الجهات (قفصة والقيروان والكاف). حيث تعكس الاحصائيات المتعلقة بالمقترحات المسجلة في إطار هذه الاستشارة مدى مشاركة المجتمع المدني وانشغاله بمجال شراكة الحكومة المفتوحة. كما تتجلى أهمية مشاركة المجتمع المدني في هذه المبادرة في متابعته وتقييمه لتنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية السابقة لشراكة الحكومة المفتوحة وخاصة منها التعهدات المتعلقة بالحكومة المفتوحة على المستوى المحلي (بما في ذلك تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي ودعم الشفافية المالية على المستوى المحلي).

أما فيما يخص التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل الوطنية الخامسة (2023-2025) فتكمن أهميتها من خلال اعدادها في إطار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه البلاد والذي يتطلب العمل على رفع جملة من التحديات لعل أهمها تحسين الوضعية الاقتصادية والتي تشترط بدورها العمل على مكافحة الفساد وحوكمة التصرف في المال العام وخاصة حوكمة التصرف في الموارد الطبيعية.

وقد أفضت الاستشارة العمومية الموسعة وخاصة ما تم في إطار ورشات العمل التي نظمت في بعض الجهات (قفصة والقيروان والكاف) الى تسجيل جملة من الاقتراحات المهمة التي تعكس تطلعات المواطن التونسي وأولوياته والتي تمت بلورتها في شكل تعهدات تنضوي ضمن المحاور التالية:

- دعم الشفافية.
- حوكمة التصرف في الموارد الطبيعية.
- تعزيز المشاركة العمومية.
- تكريس الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.
- تكريس المساءلة والنزاهة.
- تطوير الخدمات العمومية ورقمنتها.

في هذا السياق يمكن التأكيد على أن اعداد خطة العمل الوطنية الخامسة يعتبر تواصلا لانخراط تونس في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة من جهة والتزاما منها بتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة ضمن آليات العمل الحكومي والإداري من جهة أخرى

كما تجدر الإشارة إلى أن إعداد وإنتاج ونشر هذا البرنامج الوطني قد تم بدعم فني ومالي من «إكسبرتيز فرانس» (Expertise France)، من خلال مشروع دعم الحكومات المفتوحة الناطقة بالفرنسية (PAGOF2)، الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

II. الإصلاحات التي تمّ القيام بها تكريسا للحكومة المفتوحة

مكّن برنامج شراكة الحكومة المفتوحة من القيام بعديد الاصلاحات والمبادرات في هذا المجال والتي كان لها تأثير إيجابي على المستويين الوطني والمحلي.

وقد قامت تونس منذ انخراطها في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة سنة 2014، بإعداد وتنفيذ ثلاثة خطط عمل وطنية. وامتدت خطة العمل الأولى ما بين سنوات 2014 و2016 وتضمنت 20 تعهدا. وغطّت خطة العمل الثانية الفترة الممتدة من 2016 حتى موفى أوت 2018 وقد تضمنت 15 تعهّدا. في حين تضمنت خطة العمل الثالثة 13 تعهدا. وامتدت ما بين سنوات 2018 و2020. في حين شملت خطة العمل الرابعة 13 تعهدا وتعلقت بالفترة 2021-2023. وقد تعلقت جميع التعهدات بدعم انفتاح العمل الحكومي ومقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

وقد تعددت الانجازات التي حققتها الحكومة التونسية على امتداد السنوات المنقضية في إطار هذا البرنامج والتي يمكن تبويبها اعتمادا على محاور الحكومة المفتوحة كما يلي

1.دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية:

في إطار العمل على تعزيز شفافية العمل الحكومي وتكريس حق النفاذ للمعلومة، قامت تونس ببذل جهود كبرى لدعم الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز واثراء تجربة تونس في مجال الحكومة المفتوحة. ومن أهم هذه الانجازات، يمكن ذكر:

تأكيد إقرار مبدأ دستورية الحق في النفاذ الى المعلومة ضمن دستور الجمهورية التونسية الجديد بتاريخ 25 جويلية 2022 حيث نصّ الفصل 38 «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة»،

- إصدار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة واصدار النصوص التطبيقية لمقتضيات هذا القانون على غرار المنشور عدد 19 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة،
- إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي تمّ انتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في 18 جويلية 2017.

وقد تعزّزت هذه المكاسب من خلال العمل على تعزيز حق النفاذ إلى المعلومة ونشر ثقافته عبر:

- إعداد دليل النفاذ إلى المعلومة الموجّه للأعوان العموميين وكذلك دليل النفاذ إلى المعلومة الموجّه للمواطن. وتهدف هذه الأدلة التوجيهية إلى غرس ثقافة جديدة مبنية على الانفتاح وتقاسم المعلومة وتعزيز عمليّة الانخراط في مسار الشفافية.
- تنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال تنظيم عديد الدورات التكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ على المستوى المركزي والمحلي وذلك بالشراكة مع عدد من المانحين الدوليين المهتمين بهذا المجال.

في هذا السياق، تجدر الإشارة أنه في إطار فعاليات القمّة العالمية السابعة لشراكة الحكومة المفتوحة التي احتضنتها جمهورية كوريا خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 ديسمبر 2021، تمّ إسناد جوائز للمشاريع المتميّزة التي أنجزت ضمن خطط عمل الدول الأعضاء لهذه الشراكة. وقد تمّ إسناد الجائزة الثانية بالنسبة لمنطقة إفريقيا وشرق آسيا لتونس وذلك عن برنامج الحق في النفاذ إلى المعلومة، وتتعلق هذه الجائزة بالتعهد الثاني من خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة. وتأتي هذه الجائزة كاعتراف لتونس من المجتمع الدولي بما تمّ انجازه في مجال دعم حق النفاذ إلى المعلومة والجهود التي بذلتها تونس في مجال شراكة الحكومة المفتوحة منذ انخراطها في هذه المبادرة منذ جانفي 2014.

وفي إطار تكريس الشفافية في المجال المالي، تمّ القيام بالأعمال التالية:

- نشر تقرير غلق الميزانية لسنة 2018 في 25 جويلية 2020 وتقرير غلق الميزانية لسنة 2019 في 28 ديسمبر 2021 وتقرير غلق الميزانية لسنة 2020 بتاريخ 12 أوت 2023.
- نشر القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ومن جانب آخر، تمثل البيانات المفتوحة ركيزة أساسية لدعم شفافية المنظومة الإدارية وخلق خدمات ذات قيمة مضافة. وتعتبر تونس رائدة في هذا المجال حيث كانت سباقة في تركيز بوابة وطنية للبيانات المفتوحة والتي تم وضعها على الخط موفى سبتمبر 2016 إلى جانب تطوير العديد من البوابات القطاعية على غرار:

- بوابة البيانات المفتوحة للمعهد الوطني للإحصاء
- بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الداخلية .http://opendata.interieur.gov.tn/fr/
- بوابة البيانات المفتوحة بقطاعي الصناعة والطاقة
- بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الثقافية
- بوابة الميزانية المفتوحة لوزارة المالية «ميزانيتنا»
- بوابة البيانات المفتوحة لوزارة النقل
- بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

كما تمّ ارساء شبكة المسؤولين على البيانات المفتوحة بمختلف الوزارات ووضع رخصة اعادة استعمال البيانات إلى جانب القيام بجرد للبيانات العمومية التي يمكن نشرها للعموم في شكل مفتوح على مستوى 14 وزارة. حيث وقع تطوير منظومة الكترونية لرقمنة مسار جرد البيانات العمومية .pdims بعد أن كان يتم بصفة يدوية. data.gov.tn

إضافة إلى ذلك، فقد تدعّم الإطار العام لفتح البيانات العمومية من خلال:

- تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn بالاعتماد على تكنولوجيات مفتوحة المصدر ووضعها حيز الاستغلال منذ شهر مارس 2023.
- تنظيم الصيغة الثانية للمسابقة الوطنية «OpenGovDataHack2023» والتي تتعلق بمشروع تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة من 17 الى 19 مارس 2023 لفائدة وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية.

- إعداد دليل عملي حول فتح البيانات العمومية في تونس باللغتين العربية و الفرنسية خلال سنة 2022. ويهدف هذا الدليل إلى شرح الإطار المفاهيمي للبيانات المفتوحة، وعرض لمحة عامة عن المبادرة في تونس، وتوضيح الخطوات اللازمة لتكريس عملية مسار فتح البيانات العمومية على مستوى الهياكل العمومية.
- تنظيم الصيغة الأولى للمسابقة «OpenGovDataHack2020» موفى شهر جانفي 2020، لفائدة عدد من الهياكل العمومية وتحديدا وزارة النقل واللوجستيك، وزارة الشؤون الثقافية والصندوق الوطني للتأمين على المرض. ومرافقة 7 نماذج منبثقة عن هذه المسابقة بهدف تطويرها لمشاريع حقيقية ومؤسسات ناشئة.
- إصدار نص ترتيبي ينظم فتح البيانات العمومية وهو الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة، الذي تمّ إعداده وفقا لمقاربة تشاركية مكّنت من تشريك

مختلف الاطراف الفاعلة والمتدخلة في مجال البيانات المفتوحة.
- تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية خلال سنة 2019 لفائدة ممثلين عن عدد من الوزارات على غرار النقل، الشؤون الثقافية، الفلاحة، الصناعة والشؤون الاجتماعية (الصندوق الوطني للتأمين على المرض) بهدف تنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة.

كما تم الانتهاء من اعداد استراتيجية وطنية للحكومة المفتوحة في تونس ستمكن من وضع إطار مرجعي لتنسيق الإصلاحات الخاصّة بهذا المجال على المستويين الوطني والمحلي وتحديد الأهداف والأولويات التي يتعيّن تنفيذها بصفة فعلية. هذا إلى جانب توفير إطار استراتيجي لخطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة التي يتمّ إعدادها وتنفيذها كل سنتين وترسيخ ثقافة الحكومة المفتوحة صلب القطاع العام في جميع المستويات ولدى جميع المتدخلين.

2. تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالقطاع العمومي:

تعددت الاصلاحات والمبادرات التي قامت بها تونس بهدف تعزيز النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد. وفيما يتعلق بالمستوى القانوني، صدرت عديد النصوص القانونية المكرسة والداعمة لهذه المبادئ على غرار:
- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين. كما تمّ إصدار الأوامر التطبيقية لهذا القانون:

- الأمر الحكومي عدد 1123 لسنة 2019 المؤرخ في 9 ديسمبر 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز في مجال التوقي من الفساد،
- الأمر الحكومي عدد 1124 لسنة 2019 المؤرخ في 9 ديسمبر 2019 المتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين عن الفساد.

- القانون عدد 46 لسنة 2018 مؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح. كما تمّ إصدار الأوامر التطبيقية لهذا القانون وتحديدا الأمر الحكومي عدد 818 لسنة 2018 المؤرخ في 11 أكتوبر 2018 المتعلق بضبط أنموذج التصريح بالمكاسب والمصالح والحد الأدنى للمكاسب والقروض والهدايا الواجب التصريح بها.

وبالإضافة لذلك، بذلت تونس جهودا كبرى على مستوى الجوانب التنظيمية، والمؤسساتية والتواصلية لتعزيز الآليات الحكومية للتصدي للفساد ونذكر منها:
- اعداد دراسة جدوى حول تطوير منصة لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية خلال سنة 2023،
- إعداد دليل عملي حول «التقرير الرقابي من الإعداد إلى النشر» من طرف الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
- تعزيز آليات تكريس شفافية أعمال هياكل الرقابة وبالتالي المساءلة من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها،
- تطوير منظومة الشراءات العموميّة على الخط «Tuneps» والتي تتمثل في معالجة رقمية لكل مراحل الصفقات العمومية. حيث تهدف إلى إرساء نظام الكتروني لإبرام الصفقات والشراءات العمومية عبر شباك موحد. كما تمكّن هذه المنظومة من إتباع مجموعة من الاجراءات اللامادية خلال جميع مراحل ابرام الصفقات،
- تطوير المرجعية الوطنية لحوكمة المؤسسات والتي تهدف أساسا إلى توفير الخطوط التوجيهية والمتطلبات من أجل حوكمة مواطنة ومسؤولة داخل المنشآت العمومية والخاصّة،
- تطوير منظومة كبران (http://www.cabrane.com/) من طرف الجمعية التونسية للمراقبين العموميين والتي تهدف إلى تعزيز متابعة نسق التقدم في إنجاز المشاريع العمومية من خلال تقييم هذه المشاريع وابداء الرأي فيها والتبليغ عن الاخلالات والتجاوزات المتعلقة بإنجازها.

3. تعزيز المقاربة التشاركية والحوكمة المحلية:

شهد واقع إرساء الحوكمة المحلية واللامركزية في تونس تطورا ملحوظا منذ سنة 2011. حيث قطعت تونس في السنوات المنقضية خطوات مهمة في طريق تحقيق اللامركزية من خلال العمل على تكريس الديمقراطية التشاركية. وفي هذا السياق، يمكن الاشارة إلى بعض الانجازات التي جاءت داعمة لهذا التوجه ومنها نذكر:

- التكريس الدستوري للامركزية من خلال إحداث مجلس الجهات والأقاليم ضمن دستور 25 جويلية 2022.
- نشر مجموعات من البيانات المفتوحة التي تهمّ العمل البلدي عبر منصة الكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي collectiviteslocales.gov.tn،
- تطوير منصة للبيانات المفتوحة موجهة للبلديات openbaladiati.tn من طرف جمعية «أنشر».

ونظرا لأهمية المشاركة العمومية ودرجة تأثيرها في صنع القرار وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية، قامت الحكومة التونسية بوضع عديد الآليات المكرسة للمقاربة التشاركية على غرار:
- تطوير منظومة إلكترونية مندمجة "ء ـ مواطن" للشكاوي https://www.e-people.gov.tn/ وتتمثل هذه المنظومة في بوّابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تتضمّن بصفة خاصة طرق تواصل مختلفة ومتلائمة مع حاجيات المواطنين من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم على الخط واقتراحاتهم أو استفساراتهم،
- إصدار الأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلّق بتنظيم الاستشارات العمومية،
- وضع النسخة الثانية من بوابة المشاركة العمومية على الخط http://www.e-participation.tn/ والتي تضمنت فضاء موسعا لمزيد تشريك المواطنين في الشأن العام من خلال تمكينهم من المشاركة الالكترونية في الاستشارات العمومية، ايداع وتبادل المقترحات والافكار ومناقشة مواضيع مختلفة متعلقة بالسياسات العمومية،
- إصدار 3 مناشير تتعلق بتشريك المواطن وهي على التوالي: المنشور عدد 12 لسنة 2011 حول تشريك المتعاملين مع الإدارة في تقييم الخدمات العمومية، المنشور عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بتفعيل

المقاربة التشاركية في تقريب الخدمات الأساسية، والمنشور عدد 14 لسنة 2011 المتعلق بجودة التشريعات.
- تفعيل دور الشباب بمختلف جهات الجمهورية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية وايجاد آليات عملية تمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم ومشاغلهم وايصال صوتهم ومقترحاتهم حول المسائل والاشكاليات التي تهمهم أو تهمّ جهتهم. في هذا الإطار، تمّ إحداث المجالس المحليّة للشّباب التي تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والسلط العمومية مع الحضور المميّز للفئة العمرية من الشباب. وقد تم إحداث خمسة مجالس محلية نموذجية للشباب بكل من القصرين وبن قردان والكاف وتستور وابن خلدون.

وخلال خطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة تمّ العمل على وضع «خطط عمل الشباب» (Plans d'action jeunesse) والتي تهدف إلى تطوير مشاريع مبتكرة بهدف تعزيز مشاركة الشباب في الشأن المحلي. وقد اعتمد تطوير وتنفيذ هذه الخطط على انتهاج مسار تشاركي قائم على مبدأ الخلق المشترك بين المواطنين الشباب والبلديات والهياكل المحلية المهتمة بالشأن الشبابي وذلك على مستوى 12 بلدية (حمام الشطّ، قابس، دار شعبان الفهري، الزريبة، زاوية سوسة، قرطاج، المتلوي، سيدي بورويس، تبرسق، غزالة، النفيضة، بشري فطناسة نقة).
- بعث مبادرات خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عدد من البلديات على غرار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني باعتماد نفس المسار التشاركي. وتتمثل خصوصية هذه المبادرة في تمكين البلديات من إدراج تعهدات تكون متماشية أكثر مع خصوصيات ومتطلبات المنطقة وتعزيز مشاركة المواطن في ضبط هذه التعهدات وتنفيذها. وقد تمّ وضع خطط عمل خاصّة بالحكومة المفتوحة بكل من بلديات الرقاب، قرطاج، حمام الشطّ، قابس، دار شعبان الفهري، الزريبة، زاوية سوسة والسواسي. وفي إطار تنفيذ خطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة تمّ العمل على مصاحبة تنفيذ هذه الخطط من خلال وضع خطط اتصاليّة حسب متطلبات وخصائص البلديات المنخرطة في المبادرة، بالإضافة إلى تطوير هوية بصرية خاصّة بكل بلدية لتسهيل عمليّة الاتصال.

4. احكام التصرّف في الموارد المالية والثروات الطبيعية للدولة:

ومن أهمّ المبادرات التي تمّ القيام بها لحوكمة التصرّف في الموارد المالية والثروات الطبيعية للدولة يمكن أن نذكر:
- تطوير بوابة البيانات المفتوحة لقطاع المحروقات والمناجم بهدف تعزيز الشفافية في هذا القطاع من خلال نشر جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالاستثمار في هذا المجال. كما تمكن البوابة كذلك من نشر الاتفاقيات المتعلقة بالاستكشاف والبحث والاستغلال في مجال المحروقات بتونس وكذلك نشر عقود المشاركة وعقود مقاسمة الانتاج المبرمة بين المستثمر والدولة التونسية.

كما تتضمن البوابة المذكورة العديد من الوثائق التعاقدية المتعلقة بقطاع المناجم قصد اضفاء مزيد من الشفافية على منظومة التصرف في قطاع المناجم.
- التقدم في استيفاء مختلف الشروط والإجراءات الضرورية للإعداد لانضمام تونس للمبادرة الدولية للشّفافية في الصناعات الاستخراجيّة وذلك من خلال تعيين المنسق الوطني الذي سيقوم بالإشراف على مسار الانضمام للمبادرة وإجراء انتخابات ممثلي المجتمع المدني بمجلس أصحاب المصلحة وتحديد تركيبته، والتي تعتبر خطوة كبيرة في اتجاه استكمال المسار المذكور خاصة أنه يتبين بالرجوع الى التجارب المقارنة أن العديد من الدول تتعثر في الانخراط في المبادرة نتيجة عدم الاتفاق على معايير واجراءات اختيار ممثلي المجتمع المدني بمجلس اصحاب المصلحة.
- تطوير النسخة الأولى من بوابة الميزانية المفتوحة التي تمكن من تسهيل نفاذ المواطنين إلى المعلومة المتعلقة بالميزانية وتكريس الشفافية المالية من خلال نشر معطيات ومؤشرات مالية تخص موارد ونفقات الدولة وحسابات الخزينة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية. وقد تم خلال خطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة الانطلاق في تطوير نسخة جديدة من هذه المنظومة.

III. خطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025

1.المسار المعتمد لإعداد خطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة:

خلال إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة، تم الاعتماد على مقاربة تشاركية خلال كافة مراحل إعداد الخطة. في هذا السياق، تم تنظيم استشارات عمومية على مرحلتين باستعمال كافة وسائل الاتصال المتاحة لجمع مقترحات المواطنين وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهياكل العمومية حول المشاريع والإصلاحات التي يمكن إدراجها ضمن خطة العمل والتي يجب أن تكون متصلة بالمحاور الأساسية للحكومة المفتوحة. وقد قامت اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة بدور مهم في هذا الإطار.

1.تعديل تركيبة اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023 - 2025

بهدف إضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية على عمل اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة التي ستواصل الإشراف على إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة، تم إجراء تغيير على مستوى تركيبة هذه اللجنة على مستوى أعضاءها الممثلين للإدارة والهياكل العمومية، حيث تم تغيير خمسة ممثلين عن هذه الهياكل لإضفاء وتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية وما تتطلبه من تقديم المقترحات والحلول للإشكاليات المطروحة.

وقد تم ادراج الأعضاء الجدد بالنظر لطبيعة المهام الموكولة إليهم والتي ستساهم في تعزيز تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة للعمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة في حين تم الإبقاء على نفس الأعضاء الممثلين عن المجتمع المدني والذي تم اختيارهم وفقا لمسار يكرّس مبدأ الشفافية في إحداث هذه اللجنة ويفسح المجال أمام مختلف مكونات المجتمع المدني لعضوية هذه اللجنة.

2. المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية الموسعة حول خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

خلال المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية الموسعة حول الإصلاحات المقترحة ضمن خطة العمل الوطنية الخامسة، تم الاعتماد على عدة آليات قصد استقاء مقترحات وأفكار مختلف المشاركين بهذه الاستشارة وهي كالآتي:

- تنظيم يوم اعلامي للإعلان عن انطلاق مسار إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025

بهدف الإعلان عن انطلاق مسار إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025، تمّ تنظيم يوم اعلامي بتاريخ 8 فيفري 2023 من طرف وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وقد مكّن هذا اليوم الإعلامي من تقديم نسق تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة . كما بيّن خبير التقييم المستقل المكلف بإعداد تقرير لتقييم نسق تنفيذ هذه الخطة على مستوى المبادرة الدولية لشراكة الحكومة المفتوحة أهمية المسار التشاركي المعتمد بتونس لإعداد خطط عمل شراكة الحكومة كما أشار إلى وجود عدد من التعهدات التي تعتبر تعهدات هامة من حيث قدرتها على احداث تغيير.

كما تمّ تقديم البرنامج المقترح لإعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة مع توضيح الآليات والمنهجية التشاركية التي سيتم اعتمادها. في هذا الإطار، تم إطلاق المرحلة الأولى من الاستشارة على الخط لجمع المقترحات حول التعهدات التي يمكن إدراجها بخطة العمل الوطنية الخامسة وذلك خلال الفترة المتراوحة بين 8 فيفري و31 مارس 2023.

وقد شارك بهذا اليوم الإعلامي عدد من ممثلي الوزارات والهيئات على غرار الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وهيئة النفاذ إلى المعلومة وعدد من البلديات. كما شارك عدد من ممثلي المجتمع المدني والشركاء الماليين والفنيين لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة

- الاستشارة الالكترونية على موقع واب الاستشارات العمومية

تمّ فتح الاستشارة الالكترونية في مرحلتها الأولى على موقع واب الاستشارات العمومية www.e.participation.tn خلال الفترة المتراوحة بين 8 فيفري 2023 و31 مارس 2023. ثم وقع التمديد في هذه الآجال إلى غاية 09 ماي 2023. وقد تمت دعوة المشاركين في هذه الاستشارة إلى تقديم أفكارهم ومقترحاتهم في خصوص المشاريع التي يرونها ضرورية ومجدية قصد تطوير مبادرات والقيام بإصلاحات لتجسيم مبادئ الحكومة المفتوحة وفقا للمحاور المقترحة ضمن الاستشارة.

- تنظيم ورشات عمل بعدد من الجهات

تم تنظيم استشارات عمومية بعدد من الجهات قصد توسيع دائرة المشاركين بهذه الاستشارة وتجميع أكبر عدد من المقترحات التي يمكن إدراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل. وقد تم تنظيم هذه الاستشارات بالاعتماد على ورشات عمل يحضرها عدد من الإطارات بعدد من البلديات بهذه الجهات وكذلك بمشاركة عدد من ممثلي الجمعيات الناشطة في مجال الحكومة المفتوحة مع مشاركة ممثلين عن الهياكل العمومية بالجهة المعنية وقد تم تنظيم هذه الورشات كما يلي:

- ورشة عمل بجهة قفصة يوم 3 ماي 2023 بمشاركة كل من بلدية قفصة والمتلوي والقصر والمظيلة،
- ورشة عمل بجهة القيروان يوم 4 ماي 2023 بمشاركة كل من بلدية القيروان والوسلاتية وبوحجلة وحفوز،
- ورشة عمل بجهة الكاف يوم 9 ماي 2023 بمشاركة كل من بلدية الكاف وتاجروين ونبر والسرس وبهرة.

- تنظيم ورشة عمل لقديم مخرجات المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية الموسعة

تم تنظيم ورشة عمل بتاريخ 12 ماي 2023 لتقديم مخرجات المرحلة الأولى في الاستشارة الوطنية لإعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة، وقد شارك في هذه الورشة ممثلين عن عديد الهياكل والهيئات العمومية وناشطين عن المجتمع المدني والمؤسسات الشريكة لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة وذلك قصد تقديم ومناقشة قائمة المقترحات المجمعة خلال المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية وتحديد التعهدات ذات الأولوية التي يمكن ادراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل.

- توجيه مراسلات رسمية لمختلف الوزارات والهياكل العمومية لتقديم مقترحاتها حول المشاريع التي يمكن ادراجها بهذه الخطة.

بهدف استقاء مقترحات وأفكار مختلف الشرائح من المشاركين تمّ توجيه مراسلات رسمية لمختلف الوزارات والهياكل العمومية لتقديم مقترحاتها حول المشاريع والاصلاحات التي يمكن ادراجها بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

مكنت الآليات المعتمدة في المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية من تجميع جملة من المقترحات (أكثر من 320 مقترحا) التي مثلت محور عمل اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ هذه الخطة. في هذا الإطار، انتظمت سلسلة من جلسات العمل حيث تم توزيع أعضاء اللجنة الاستشارية ضمن ثلاثة فرق قصد دراسة المقترحات وتقييمها وفرزها لإعداد الصيغة الأولوية لخطة العمل وتولى كل فريق في إطار جلسة عمل فرز المقترحات التي تهم أحد محاور الحكومة المفتوحة. وقد توزعت جلسات عمل الفرق كما يلي:

- يوم 23 ماي 2023: الجلسة المتعلقة بمحور الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية،

- يوم 24 ماي 2023: الجلسة المتعلقة بمحور النزاهة ورقمنة الخدمات الإدارية،
- يوم 25 ماي 2023: الجلسة المتعلقة بمحور المشاركة والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.

وقد تم خلال هذه الجلسات فرز المقترحات المجمعة ودراستها وتبويبها وفقا للمعايير التالية:

- الوضوح (Specific): يمكن التعرف على الاشكال الذي يمكن حله، يتضمن اجراءات أو أعمال واضحة للقيام بها، يصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذه،
- قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد الى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في انجازه،
- الجهة المسؤولة (Answrable): يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة
- ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ إحدى المحاور الاساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمسائلة والمشاركة،
- تحديد مدة الانجاز (Time-Bound): يمكن تنفيذه في سنتين: تعهد ينفذ في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنجاز على امتداد السنتين مجزئة الى مراحل دقيقة،
- التأثير المحتمل (Impact): تقييم التغيير المنتظر من تنفيذ التعهد.

وتواصلت أعمال اللجنة الاستشارية إثر ذلك من خلال مراجعة كافة المقترحات المنبثقة عن كل فريق وإدخال التعديلات اللازمة عليها وذلك خلال جلسة عمل عن بعد انعقدت يوم 12 جوان 2023 الأمر الذي مكّن من الحفاظ على قائمة أولية تتضمن ثمانية وعشرون (28) مقترحا حول مختلف محاور الحكومة المفتوحة.

3. المرحلة الثانية من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

إثر ضبط الصيغة الأولية من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة من طرف اللجنة الاستشارية المشتركة تم عرضها على الاستشارة في دورة ثانية قصد تحديد المقترحات ذات الأولوية وإدراجها ضمن الصيغة النهائية لخطة العمل.

في هذا الإطار، تم الاعتماد على نفس التمشي المعتمد خلال المرحلة الأولى من الاستشارة حيث تم الاعتماد على موقع واب الاستشارات العمومية www.e.participation.tn خلال الفترة الممتدة من 13 جوان إلى 25 جوان 2023. ثم تواصلت أعمال اللجنة من خلال تنظيم اجتماعين على الخط بتاريخ 12 جويلية 2023 و24 أوت 2023 لتحديد القائمة النهائية للتعهدات التي ستضمّن بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

4. ورشة عمل حول الخلق المشترك لتعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

في إطار مواصلة تكريس المسار التشاركي في إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025، تمّ تنظيم ورشة عمل يوم 20 سبتمبر 2023 بتونس العاصمة قصد مناقشة وإثراء محتوى الجذاذات الخاصّة بقائمة التعهدات التي ستدرج بخطة العمل. وقد شارك في هذه الورشة ممثلين عن عدد من الهياكل والهيئات العمومية وناشطين عن المجتمع المدني والمؤسسات الشريكة لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس.

5. أهمية موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس

من بين أهم آليات الاتصال المعتمدة في إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة هي موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس http://www.ogptunisie.gov.tn حيث يتضمّن هذا الموقع مختلف الأنشطة والمستجدّات الخاصة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس هذا إلى جانب مختلف خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة ومحاضر الجلسات وتركيبة لجان القيادة وتقارير التقييم ومختلف التعهدات والمشاريع التي تمّ إنجازها.

2. دور المجتمع المدني في إعداد خطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

تمثّل المقاربة التشاركية أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وعمادا لتنفيذها ونجاحها. ويقتضي هذا المفهوم تشجيع وترسيخ الشراكة الفاعلة بين الهياكل العمومية ومنظّمات المجتمع المدني في وضع مختلف التعهدات الواردة بخطط العمل ومتابعة تنفيذها.

في هذا السياق، ساهمت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الممثّلة في اللّجنة الاستشاريّة المشتركة المكلّفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل في مختلف مراحل إعداد خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة. كما وقع تشريك عدد آخر من الجمعيات في إعداد هذه الخطة عبر تنظيم الاستشارة العمومية الموسعة بالتوازي مع عقد سلسلة من الاستشارات الجهوية في الغرض.

1.الاستشارة العمومية الموسعة المتعلقة بإعداد خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

تهدف لتجسيم مبادئ الحكومة المفتوحة هذا وقد بلغ مجموع المقترحات 320 موزعة كما يلي :

- أعلنت وحدة الإدارة الالكترونية يوم 8 فيفري 2023 عن انطلاق مسار إعداد خطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025.
- ورافق هذا الإعلان تنظيم استشارة عمومية موسعة على الخطّ عبر بوابة
- المشاركة العمومية لمدّة 3 أشهر من 8 فيفري 2023 إلى 9 ماي 2023 بغاية تجميع مقترحات المواطنين والمجتمع المدني قصد تقديم أفكار ومبادرات

مقترحات عبر بوابة المشاركة الالكترونية: 227 مقترحا،
مقترحات ورشات العمل على المستوى الجهوي: 60 مقترحا،
مقترحات المجتمع المدني عبر البريد الالكتروني: 25 مقترحا
مقترحات الهياكل العمومية: 8 مقترحات.

المقترحات المتأتية عبر الاستشارة اللوطنية الموسعة

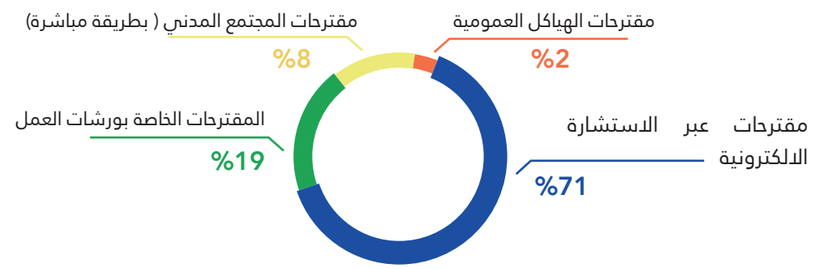

2. الاستشارات الجهوية المتعلقة بإعداد خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

بهدف التشاور والتحاور حول مشاريع التعهدات التّي يمكن ادراجها ضمن الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة، تمّ تنظيم سلسلة من الاستشارات الجهوية بكل من ولايات قفصة والقيروان والكاف على التوالي أيام 3 و4 و9 ماي 2023 .وقد عرفت هذه اللقاءات مشاركة هامة للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني بمختلف هذه الجهات حيث تجاوز عدد المشاركين بها قرابة 70 مشارك موزعين حسب الجهات كالتالي: 29 مشاركا بجهة قفصة،24 مشاركا بجهة القيروان و21 مشاركا بجهة الكاف.وقد تولى أعضاء من لجنة القيادة ممثلين للمجتمع المدني المشاركة في مختلف هذه الاستشارات عبر تقديم مداخلات مختلفة حول دور المجتمع المدني في إطار برنامج شراكة الحكومة المفتوحة مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل جهة وذلك بغاية تجميع أكبر عدد من المقترحات التي تتماشى وحاجيات المواطنين وتطلعاتهم.

ففي الاستشارة الجهوية الخاصة بولاية قفصة مثلا تمّ التركيز على مساهمة المجتمع المدني في تصور وإنجاز مختلف التعهدات المتعلق بمجالي الطاقة والمناجم منذ سنة 2014.

أما بخصوص الاستشارة الجهوية بولاية القيروان فقد تم التركيز من قبل ممثلي المجتمع المدني على الموارد المائية نظرا للصعوبات التي تعاني منها الجهة كما تم التركيز على توفر وجودة الخدمات العمومية بصفة عامة.

أما بالنسبة للاستشارة الجهوية الخاصة بولاية الكاف فقد تم التركيز على تجربة بلدية الكاف في مجال شراكة الحكومة المفتوحة حيث انضمت بلدية الكاف إلى هذه المبادرة العالمية وتعهدت بإعداد وتنفيذ خطة عمل على مدار سنتين 2021-2023 واحتوت هذه الخطّة على 17 تعهدا تتعلّق بتعزيز النزاهة ودعم التشاركية وتعصير الإدارة، وتساهم في تحسين الخدمات العامة للبلدية وذلك بالتنسيق مع المجتمع المدني الذي تابع جميع المراحل سواء تعلقت بالإعداد أو التنفيذ أو المتابعة والتقييم.

3. تقديم المقترحات المزمع إدراجها ضمن خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة:

تقدّمت الجمعيات ب 25 مقترحا عبر البريد الالكتروني المخصّص للغرض في إطار الاستشارة العمومية الموسعة المتعلقة بإعداد خطة العمل الخامسة وهو ما يمثّل نسبة 8% من جملة المقترحات المقدمة خلال المرحلة الأولى من الاستشارة وذلك دون احتساب المقترحات الواردة عبر بوابة المشاركة الالكترونية.

مقترحات الجمعية التونسية للحوكمة المحليّة:

- إدراج تعهد يتعلق بالشفافية المالية،
- القيام بحملات تحسيسية وتعريفية بخصوص المشاركة الإلكترونية على البوابات باعتماد وسائط متعدّدة (ملتقيات، مطويات، حصص إعلامية.....)،
- العمل مع إدارة الجباية لتحديد قائمة من المعطيات العامة ينم نشرها للعموم في إطار النفاذ الى المعلومة والشفافية مثل: عدد المطالبين بالأداء حسب الجنس وقطاع النشاط. و بالتالي تمّ تقديم مقترح يتعلّق باستغلال هذه المعلومات في إطار البحوث والتربية على الحس الجبائي،
- القيام بحملات تحسيسية بمزيد التعريف بحقوق المرأة بهدف مقاومة العنف المسلط عليها وتعزيز دورها في المجتمع،
- مزيد التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة خاصّة لدى الشباب وعلى المستوى المحلي،
- تبسيط ورقمنة الخدمات المقدّمة للمستثمرين.

مقترحات الجمعية التونسية للمراقبين العموميين:

- ارساء إطار قانوني متطور ومتلائم مع برنامج الإدارة الالكترونية والحوكمة المفتوحة،
- تطوير تطبيقات الهاتف المحمول والمواقع الالكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية تتمحور حول حاجيات المواطن والمؤسسة والإدارة،
- تطوير الخدمات الإدارية على الخط الخاصة بحوكمة المنشآت العمومية مع إرساء إطار قانوني متعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- إطلاق بوابة الكترونية للخدمات الحكومية والإدارية المختلفة حيث ستمكّن فئة من المواطنين من النفاذ بصورة ناجعة وميسرة للخدمات الإدارية على الخط. هذا إلى جانب الحثّ على استعمال منظومة «انجاز» وهي منظومة وطنية لمتابعة وتقييم المشاريع والبرامج العمومية ونشرها للعموم،
- التطبيق الفعلي لمنظومة رقمنة مسالك التوزيع التي أعدتها وزارة التجارة، التي تساهم في التحكم في مسالك التوزيع ومكافحة التهريب والاحتكار واحداث تطبيقة حول حوكمة المنشآت العمومية،
- الخدمات الإدارية،
- 25- ماي 2023: دراسة المقترحات الخاصة بمحوري المشاركة العمومية والحوكمة المفتوحة على المستوى المحلّي.

على إثر ذلك، تمّت المشاركة في ورشة العمل التي نظمتها وحدة الإدارة الالكترونية بالشراكة مع برنامج دعم الدول الإفريقية الفرنكوفونية في مجال الحكومة المفتوحة في صيغته الثانية بتاريخ 12 ماي 2023 لتقديم مخرجات المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية لإعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

كما تجدر الإشارة أن جمعيات المجتمع المدني قد شاركت في اجتماعات اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة في إطار إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وهي كالآتي:

- اجتماع عن بعد بتاريخ 13 جوان 2023 للنظر في قائمة المقترحات التي تم فرزها بالاعتماد على نتائج المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية المنبثقة عن جلسات عمل فرق العمل المنعقدة أيام 23 و24 و25 ماي 2023،
- اجتماع عن بعد بتاريخ 12 جويلية 2023 لاختيار القائمة النهائية لتعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة،
- اجتماع عن بعد بتاريخ 24 أوت 2023 لمواصلة تحديد القائمة النهائية لتعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

4.المشاركة في مختلف الاجتماعات المنظمة من قبل وحدة الإدارة الالكترونية لمناقشة التعهدات المزمع إدراجها

شارك ممثلو المجتمع المدني في كل الاجتماعات وورشات العمل المنظمة من قبل وحدة الإدارة الالكترونية لمناقشة التعهدات المزمع إدراجها بخطة العمل الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وكانت هذه المشاركة إيجابية وبناءة.

وتعلقت هذه المشاركة بالمشاركة في اليوم الإعلامي الذي تمّ تنظيمه بتاريخ 8 فيفري 2023 للإعلان عن انطلاق مسار إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة. في هذا الإطار، تولّت ممثلة عن المجتمع المدني وعضو اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة تقديم الدور الذي لعبه المجتمع المدني وعرض مختلف مساهماته خلال مسار اعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة.

كما شارك الممثلون عن مختلف جمعيات المجتمع المدني في سلسلة من الاجتماعات التي نظمتها وحدة الإدارة الالكترونية قصد مزيد التعمّق في دراسة المقترحات المجمّعة وتحديد المقترحات التي سيتم ادراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل وفقا لمعايير سيتم ضبطها في الغرض وذلك كما يلي:

- 23- ماي 2023: دراسة المقترحات الخاصة بمحوري الشفافية وحوكمة التصرّف في الموارد الطبيعية،
- 24 ماي 2023: دراسة المقترحات الخاصة بمحوري المساءلة ورقمنة

IV. التعهدات المدرجة بخطّة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

المحور الأول

الشفافية وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية

التعهد عدد 1:
تكريس الشفافية المالية

2025 - 2023	
الهيكل/الطرف المسؤول	الوزارة المكلفة بالمالية (وزارة المالية)

وصف التعهد

تمثل الشفافية المالية والجبائية ركيزة أساسية لإرساء مبادئ الحكومة المفتوحة وآلية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة بهدف ترشيد التصرف في المالية العمومية. وهو ما يستوجب ضرورة تبني اعتماد جملة من الآليات والاجراءات قصد مزيد دعمها وتكريسها على مستوى إدارة الموارد المالية للدولة.

في هذا السياق، يهدف هذا التعهد إلى تعزيز الشفافية فيما يخص التصرف في الموارد المالية للدولة من خلال:

- تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا) تتلاءم مع ما جاء به القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمرتكز أساسا على إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة وفق منهجية التصرف حسب الأهداف مما يسمح بالاطلاع على المعطيات التفصيلية لميزانية الدولة (الموارد حسب مصدرها والنفقات حسب المهمات والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية والأنشطة وطبيعة النفقة)،
- تحسين النسخة الحالية لميزانية المواطن:
  - إعداد ميزانية الدولة في صيغة مبسطة يمكن لكل المواطنين الاطلاع عليها وفهمها ،
  - تقديم هذه الميزانية في شكل يستجيب الى حاجيات ذوي الاحتياجات الخصوصية،
- إمكانية الاطلاع على المعطيات الوقتية لتقرير غلق الميزانية ولتقارير تنفيذ الميزانية الشهرية والثلاثية والسداسية وذلك بصفة الية.

الإشكال المطروح	رغم تلاؤم المنظومة المالية مع المعايير والمواصفات الدولية في مجال الشفافية المالية واتاحة المعلومات وتبادلها، غير أن: - الآليات الموضوعة على المستوى العملي مازالت دون تطلعات مختلف المتدخلين والمواطن، باعتبار أنها لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات كافة المهتمين بالمالية العمومية، إلى جانب محدودية نجاعة الأدوات الموضوعة والهادفة لتعزيز الشفافية المالية. - لم يتم تلافي النقص المسجل من قبل بعض المنظمات على مستوى احترام آجال إصدار بعض التقارير.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	تكريس الشفافية المالية من خلال: - تطوير النسخة الحالية من بوابة الميزانية المفتوحة وفقا للتوجهات والرؤيا الاستراتيجية للوزارة وتطلعات المجتمع المدني وتيسير النفاذ إلى البيانات العمومية التي تهم المالية العمومية وتنفيذ ميزانية الدولة ووضعها على ذمة العموم في شكل مفتوح مما يعزز إعادة استعمالها واستغلالها من قبل المستعملين. - تقديم نسخة مبسطة للميزانية يمكن للمواطن فهمها مع الأخذ بعين الاعتبار لذوي الاحتياجات الخصوصية - إمكانية الاطلاع على المعطيات الأولية الوقتية لتقرير غلق الميزانية وذلك بصفة آلية.
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع	- تدعيم الشفافية المالية ومقاومة الفساد وسوء التصرف في المال العام، - تعزيز النفاذ واعادة استعمال البيانات العمومية التي تهم المالية العمومية، - وضع آليات عملية وسهلة تمكن المواطن من الاستعانة بها للاطلاع ومتابعة مسار اعداد وتنفيذ ميزانية الدولة، - تلافي النقص المسجل على مستوى نشر بعض التقارير المستوجبة.
التناسب مع المحاور الأساسية	- تكريس الشفافية من خلال تيسير النفاذ إلى المعلومة في مجال التصرّف في الموارد المالية و نشر التقارير في آجالها، - تعزيز المساءلة من خلال إرساء آليات فعالة لمتابعة كيفية التصرّف في الموارد المالية العمومية ومدى احكام التصرف فيها.

مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	- البنك الدولي (BM) بالنسبة لتمويل عملية تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا) - المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة (FORUM CIVIL OGP) بالسبة لتمويل عملية إعداد ميزانية الدولة في صيغة مبسطة يمكن لكل المواطنين الاطلاع عليها و فهمها والأخذ بعين الاعتبار لذوي الحاجيات الخصوصية	
مراحل وروزنامة التنفيذ	الأنشطة	روزنامة الانجاز
	تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا)	
	تصميم، وتطوير البوابة وتجربتها المرحلة الأولى المتعلقة بميزانية الدولة	**ديسمبر 2023**
	وضع البوابة (المرحلة الأولى) على الخط	**مارس 2024**
	تصميم، وتطوير البوابة (بقية المراحل: ميزانيات المؤسسات، ميزانيات البلديات، النفقات الاجتماعية، ...) وتجربتها، ووضعها على الخط	**ديسمبر 2024**
	تعزيز فتح البيانات المتعلقة بالمالية العمومية	
	إعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن ولذوي الاحتياجات الخصوصية،	**ديسمبر 2024**
	نقطة الاتصال	
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيّد أسد الخليل	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	مدير عام بالوزارة المكلفة بالمالية	
عنوان البريد الالكتروني	akhalil@finances.tn assad.khalil71@gmail.com	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	مختلف الوزارات
	أطراف غير حكومية متدخلة	- المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة (FORUM CIVIL OGP) - المجتمع المدني الناشط في مجال المالية العمومية

> **تدعيم الشفافية المالية ومقاومة**
> **الفساد وسوء التصرف في المال العام**

التعهد عدد 2:
منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه

2024 - 2023	
الهيكل/الطرف المسؤول	**مكتب التقييم والبحوث المائية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**
وصف التعهد يهدف هذا التعهد إلى تطوير خدمة استخلاص ومتابعة معاليم استغلال الملك العمومي للمياه وتقريبها من المواطن وذلك من خلال انجاز منظومة معلوماتية إلكترونية على الخط لاستخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه ومتابعة وضعية المستغلين المالية والفنية في الاستغلال وتطوير تبادل المعلومات بين مختلف مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتدخلة في عملية استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه. وبالتالي ستساهم هذه المنظومة في تذليل عديد الإشكاليات من خلال انتهاج أسلوب قائم على الشفافية والمساءلة وتبسيط الخدمات للمواطن وتعزيز حق النفاذ إلى المعلومة للمستغلين (شخص مادي أو معنوي) وللمنظمات الحكومية والغير حكومية.	
الإشكال المطروح	- صعوبة متابعة خلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه في 24 ولاية بسبب توزع رخص الاستغلال بين الولايات لبعض الأشخاص (مادي أو معنوي) - إشكالية تحيين المعلومات (تغيير العناوين، تغيير شهادات الملكية، تغيير نوعية الاستغلال...) يسبب مشاكل في استخلاص المتخلدات (المعاليم القديمة المتراكمة) لدى بعض الأشخاص (مادي أو معنوي)، - عملية استخلاص المعاليم والمتخلدات التي تتم بطريقة تقليدية عبر الحوالات البريدية لا تحتوي على معلومات مفصلة حسب الاستغلال مما يتسبب في صعوبة تنزيل وتحيين المعلومات الخاصة بالاستخلاص لدى الإدارة. بالإضافة إلى تسجيل ضياع الحوالات لدى بعض المستغلين، - نقص في الموارد البشرية والمادية للمراقبة والتثبت في عملية الاستخلاص على مستوى 24 ولاية، - إشكالية حصول بعض الأشخاص (مادي أو معنوي) على رخص جديدة دون تسديد ديون المتخلدات أو جدولتها.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- تسهيل عملية الاستخلاص وتقريبها للمستغلين. - حث وتوعية المستغلين في الجهات لاستخلاص المعاليم أو ديون المتخلدات عبر إعلامهم وتذكيرهم بطرق يسيرة. - تبسيط عملية مراقبة ومتابعة الاستخلاص للمعاليم أو للمتخلدات حسب متطلبات الإدارات المتدخلة. - إضفاء مبدأ الشفافية وتعزيز النفاذ إلى المعلومة بالنسبة للأشخاص المستغلين لاسيما عند متابعة وضعيتهم المالية والفنية في الاستغلال. - إضفاء مبدأ الحماية للمستغلين طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلّق بحماية المعطيات العمومية والشخصية. - توفير معلومات إحصائية محينة ومفصلة حول وضعية الاستخلاص للمعاليم والديون المتخلدة لإستغلال الملك العمومي للمياه. - توفير معطيات محينة بطريقة سهلة وسريعة للمنظومة المعلوماتية المختصة في التصرف في مطالب رخص البحث/الاستغلال.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- ستساهم هذه المنظومة المعلوماتية في تعزيز آليات الحوكمة العمومية في متابعة ومراقبة عمليات الاستخلاص الخاصّة باستغلال الملك العمومي للمياه من خلال توفر معلومات إحصائية محيّنة ومفصّلة وبالتالي تحسين الموارد المالية للدولة. - تذليل عديد الصعوبات والاشكاليات المتعلقة باستخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه و سيؤثر ذلك بشكل إيجابي على حياة المواطن، - تحسين العلاقة بين المواطن ومصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لاسيما في

	مجال استغلال الملك العمومي للمياه، - تعزيز النجاعة والفاعلية في استغلال للملك العمومي للمياه ومكافحة الفساد وبالتالي دعم الشفافية والنزاهة في هذا القطاع.	
التناسب مع المحاور الأساسية	- الشفافية والنزاهة: سيساهم التعهد في تعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع استغلال الملك العمومي للمياه من خلال تعزيز آليات الحوكمة والمتابعة والمراقبة الخاصّة بعملية استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه. - مزيد تطوير الخدمات الالكترونية للمواطن وتقريبها من المستفيدين من خدمات استغلال الملك العمومي للمياه (شخص مادّي أو معنوي له نشاط فلاحي/ صناعي/ التعليب / استخراج الرمال/ الاستغلال الوقتي).	
مصدر التمويل/العلاقة مع برامج وسياسات اخرى	منظمة التعاون الألمانية « GIZ »	
مراحل وروزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**رزنامة الانجاز**
	إحداث فريق عمل صلب وزارة الفلاحة متعدد الأطراف لمتابعة تطوير المنظومة بين المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية مع تحديد الحاجيات الوظيفية للمنظومة ومناقشة واختيار تقنياتها الفنية.	جانفي - جوان 2021
	انجاز المرحلة الأولى للتصرف في المعطيات العمومية والشخصية	جانفي 2022
	انجاز المرحلة الثانية للتصرف المالي للاستخلاص	ديسمبر 2023
	استغلال المنظومة في مرحلتها التجريبية	مارس 2024
	انجاز ربط للمعلومات مع منظومة معلوماتية أخرى للتصرف الإداري الداخلي	نوفمبر 2024
	تقييم المنظومة المعلوماتية الإلكترونية على الخط لاستخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه	ديسمبر 2024
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	- نادية عجالة - علاء الدين القاطري	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	- مديرة مكتب التقييم والبحوث المائية - مهندس أول بمكتب التقييم والبحوث المائية.	
عنوان البريد الالكتروني	nadia.ajala@iresa.agrinet.tn Gatri.alaa.eddine@gmail.com	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	-المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، -الإدارة العامة للموارد المائية بوزارة الفلاحة، -الإدارة العامة للحوكمة بوزارة الفلاحة.
	أطراف غير حكومية متدخلة	

التعهد عدد 3:
منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه

2023 - 2025	
الهيكل/الطرف المسؤول	**مكتب التقييم والبحوث المائية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**
وصف التعهد يهدف هذا التعهد إلى تطوير المنظومة الإدارية العمومية الخاصة بالتصرف في مطالب ورخص البحث/الاستغلال للملك العمومي للمياه، عبر إرساء منظومة معلوماتية إلكترونية عوضا عن التنظيم الإداري التقليدي الذي يعتمد على التواصل المباشر وعلى الوثائق الإدارية في مختلف الإجراءات. وتهدف هذه المنظومة إلى التسريع في الإجابة على مطالب الرخص وحماية المعطيات الشخصية للمتقدمين بهذه المطالب وهو ما يساهم في تعزيز النفاذ إلى معلومة وتكريس مبدأ الشفافية.	
الإشكال المطروح	- عملية تجميع المطالب والمصاحيب الفنية الخاصة بها ثم ارسالها للأطراف والمصالح الفنية المعنية بالمتابعة وبالدراسة يتطلب مدة زمنية طويلة لأنها تشمل كل ولايات الجمهورية، - صعوبة متابعة وضعية الملفات بين الإدارات وتعطل إجابة بعض المواطنين الطالبين للرخص، - إشكاليات الاتصال بالمتقدمين بالمطالب لاستكمال ملفاتهم في حالة نقص بعض الوثائق المطلوبة للدارسة، - نقص في الموارد البشرية والمادية للتصرف في الملفات بين الإدارات والهياكل المتدخلة مع صعوبة تخزين وتوثيق ملفات المطالب والتصرف في الأرشيف لأكثر من خمس سنوات، - اشكاليات تحيين قاعدة البيانات المشتركة والمتعلقة بوضعية الموارد المائية بين مصالح وزارة الإشراف، - قبول مطالب الرخص والتصرف فيها عبر طرق إدارية تقليدية مكلفة ماديا (حبر، ورق ومستلزماته).
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- تعميم استعمال المنظومة المعلوماتية للتصرف في مطالب ورخص البحث/الاستغلال للملك العمومي للمياه لدى الإدارات والأطراف المتدخلة وبالتالي تسريع عملية دراسة هذه المطالب، - تيسير وتسريع عملية الاستجابة لمطالب الرخص واختصار الآجال المخصّصة لها، - تبسيط عملية المتابعة لوضعية المطلب من طرف الإدارات المتدخلة وكذلك تذليل صعوبة المتابعة لدى المستفيدين من الخدمات، - تعزيز نجاعة العمل الإداري وفاعليته ودعم حوكمة التصرف في الملك العمومي للمياه، - توفير حلول عمليّة تساهم في تجاوز عديد الإشكاليات التي تطرحها مطالب ورخص البحث/ الاستغلال للملك العمومي للمياه عبر استعمال الوثائق الإدارية الورقية.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- دعم النزاهة في القطاع العام وتحديث الإدارة ومكافحة الفساد في مجال استغلال الملك العمومي للمياه، - تعزيز النجاعة والفاعلية في استغلال للملك العمومي للمياه وبالتالي دعم الشفافية والنزاهة في هذا القطاع، - تعزيز العمل التشاركي المتعدد الأطراف صلب الإدارة مما يساهم في تحسين جودة الخدمات الإدارية والاستجابة لحاجيات المواطن وتطلعاته.
التناسب مع المحاور الأساسية	- **الشفافية والنزاهة:** سيساهم التعهد في تعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع استغلال الملك العمومي للمياه من خلال تعزيز آليات الحوكمة والمتابعة والمراقبة الخاصّة بعملية استغلال الملك العمومي للمياه. - **مزيد تطوير الخدمات الالكترونية للمواطن** وتقريبها من المستفيدين من خدمات استغلال الملك العمومي للمياه (شخص مادّي أو معنوي له نشاط فلاحي/ صناعي/ التعليب / استخراج الرمال/الاستغلال الوقتي).
مصدر التمويل/العلاقة مع برامج وسياسات اخرى	منظمة التعاون الألمانية « GIZ »

مراحل وروزنامة التنفيذ	الأنشطة	رزنامة الانجاز
	إحداث فريق عمل صلب وزارة الفلاحة متعدد الأطراف لمتابعة انجاز وتطوير المنظومة و انجاز روزنامة لتجزئة المنظومة حسب طبيعة الاستغلال	جوان- ديسمبر 2022
	تحديد الحاجيات الوظيفية المطلوبة من المندوبيات الجهوية للفلاحة	ديسمبر 2022 -جوان 2023
	انجاز المرحلة الأولى للتصرف في المعطيات العمومية بين المصالح الإدارية	سبتمبر 2023
	تركيز واستغلال المنظومة في مرحلتها النجريبية وتنظيم دورات تكوينية للمستغلين	نوفمبر 2023
	إمضاء قرارات الترخيص لاستغلال الملك العمومي للمياه عبر المنظومة وباعتماد الإمضاء الالكتروني	أفريل 2024
	معالجة المطالب من طرف المندوبيات الجهوية للفلاحة عن طريق المنظومة وإعلام المستفدين	ماي 2024
	تركيز التبادل الحيني للمعلومات بين المنظومة الخاصة بالتصرف في مطالب استغلال للملك العمومي للمياه و منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق و الأرشيف الخاصة بوزارة الفلاحة	جوان 2024
	تقييم المنظومة من طرف مختلف المتدخلين وضبط خطة عمل لمزيد تطويرها.	جانفي 2025

نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	- نادية عجالة - علاء الدين القاطري	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	- مديرة مكتب التقييم والبحوث المائية - مهندس أول بمكتب التقييم والبحوث المائية.	
عنوان البريد الالكتروني	nadia.ajala@iresa.agrinet.tn Gatri.alaa.eddine@gmail.com	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، - الإدارة العامة للموارد المائية بوزارة الفلاحة، - الإدارة العامة للحوكمة بوزارة الفلاحة، - ديوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
	أطراف غير حكومية متدخلة	

التعهد عدد 4:
تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية

ماي 2023 - سبتمبر 2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**جمعية ناشطة في المجال**
وصف التعهد	يهدف هذا التعهد إلى إنشاء مرصد للمشاريع العمومية والإصلاحات يتكون من أربعة عناصر أساسية: -آلية لجمع وإنتاج البيانات المتعلقة بالمشاريع العمومية والإصلاحات مع تحيينها والتثبت من دقتها، - آلية لإنتاج المعرفة القائمة على البيانات (تحليل قائم على الأدلة ومبني على البيانات)، منصة رقمية تتيح استخدام ومعالجة البيانات لجميع الأطراف، - مساحة للتبادل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وجميع المبادرين في مجال البيانات من خلال تنظيم ورشات عمل وأنشطة تكوينية في الغرض. ويركز المرصد على صنفين من المشاريع: - على المستوى الجهوي: المشاريع العمومية في ولاية جندوبة بسبب تصنيفها الضعيف في مؤشر التنمية الجهوية (المرتبة الأخيرة سنة 2015 والقبل الأخيرة سنة 2018)، - على المستوى الوطني: المشاريع العمومية المتعلّقة بمجال التصرّف بالنفايات بكامل الجمهورية: تم اختيار التصرف في النفايات نظرًا للطابع الحرج للمسألة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والصحي والبيئي خصوصًا على الموارد النادرة مثل المياه). في نهاية المشروع، سيتم العمل على تطوير استراتيجية لتعميم تجربة المرصد تدريجيا لتشمل جميع مناطق البلاد وجميع البرامج العمومية.
الإشكال المطروح	- بالنسبة للمشاريع العمومية الجهوية: نقص في الاستيفاء، والدقة، والتحديث للبيانات المتاحة وهو ما يساهم في: - الافتقار إلى استيفاء ودقة البيانات الفنية والتقنيّة حول التصرف في النفايات على المستوى الوطني والجهوي. - نقص المعرفة لدى أصحاب المصلحة الجهويين والوطنيين حول استخدام البيانات والأدلة في المتابعة والتقييم الخاصة بهذه المشاريع.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- يهدف هذا التعهد إلى إنشاء مرصد يوفر للعموم جميع البيانات المتعلقة بالمشاريع العمومية في ولاية جندوبة، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالتصرف في النفايات بكافة أنحاء الجمهورية من خلال جمعها وتركيزها في منصة رقمية يمكن النفاذ إليها من قبل جميع المستخدمين مما يساهم في إنتاج محتوى تحليلي قائم على البيانات والأدلة حيث يأخذ هذا المحتوى التحليلي حاجيات مختلف الأطراف المهتمّة بهذه المشاريع. - هذا إلى جانب المساعدة على تقييم الأداء وتحديد المسؤوليات واتخاذ القرارات الناجعة من خلال تمكين الجهات الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام من استخدام البيانات وإنتاج محتوى تحليلي يعتمد على أسس علمية وتقنيّة حديثة وعلى البيانات المفتوحة وذلك عن طريق التدريب وورشات العمل التي سينظمها المرصد.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- يساهم مرصد المشاريع العمومية والإصلاحات في وضع آليات عمليّة وسهلة تمكّن الهياكل الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنين من استخدام البيانات والمعلومات التي تساهم في رفع مستوى معرفتها وإلمامها بمختلف الجوانب المتعلقة بإعداد وتنفيذ المشاريع العمومية بولاية جندوبة وبمشاريع التصرف في النفايات على المستوى الوطني مما يساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة على مستوى تنفيذ هذه المشاريع. - سيمكّن المرصد كذلك من تطوير وتعصير آليات عمل مختلف المتعاملين مع الإدارة من خلال الاعتماد على التقنيات والآليات الرقمية الحديثة في انتاج البيانات والمعرفة مما يساهم في تعزيز النجاعة والحوكمة فيما يتعلّق بمتابعة وتقييم هذه المشاريع. - اعتماد آليات وطرق جديدة لفضّ الإشكاليات والمعوّقات التي تعطّل تنفيذ عدد من المشاريع المعنية بهذا التعهد وبالتالي التسريع في انجازها بالنجاعة المطلوبة.

التناسب مع المحاور الأساسية		- **الشفافية:** يهدف التعهد إلى المساهمة في فتح البيانات المجمعة وتعزيز إعادة استخدامها. - يعتزم التعهد إنشاء منصة رقمية كاملة يمكن الولوج إليها عبر الويب بالإضافة إلى أدوات تكنولوجية أخرى. - **المشاركة:** يتضمن المشروع مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تمكين الجهات الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، خصوصًا في الجهات، من خلال ورشات العمل والتدريب حول البيانات وإعادة استخدامها.
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى		**مصدر التمويل:** - في طور البحث
مراحل ورزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**رزنامة الإنجاز**
	- التواصل مع جميع أصحاب المصلحة	سبتمبر 2023
	- جمع البيانات والتثبت	سبتمبر 2023
	- تطوير المنصة	ديسمبر 2023
	- إنتاج المحتوى التحليلي	ديسمبر 2023
	- نشر المنصة الرقمية	أفريل 2024
	- تنظيم ورشات عمل لتمكين أصحاب المصلحة من استخدام البيانات وإنتاج محتوى تحليلي	ماي 2024
	- استراتيجية التوسيع	سبتمبر 2024
	-انجاز المرحلة الثانية للتصرف في المعطيات العمومية بين المصالح الإدارية	جانفي 2025
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد		بصدد التأكيد
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر		بصدد التأكيد
عنوان البريد الالكتروني		
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	
	أطراف غير حكومية متدخلة	جمعية ناشطة في المجال

> **اعتماد آليات وطرق جديدة لفضّ الإشكاليات والمعوّقات التي تعطّل تنفيذ عدد من المشاريع المعنية بهذا التعهد وبالتالي التسريع في انجازها بالنجاعة المطلوبة**

التعهد عدد 5:
تعزيز النشر التلقائي للمعلومة

2025 - 2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**هيئة النّفاذ إلى المعلومة**
وصف التعهد في إطار تمكين هيئة النفاذ الى المعلومة من رصد ومتابعة وتقييم مدى التزام الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة (ما يقارب خمسة آلاف هيكل) بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي بموجب الفصول 6 و7 و8 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، يهدف هذا التعهد إلى: - وضع منهجية لتقييم مدى التزام الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، - إعداد منهجية الكترونية تعنى برصد ومتابعة وتقييم مدى التزام الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي بالاعتماد على منهجية التقييم، - وضع آلية إلكترونية تساهم في التقييم الدوري لمدى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بمختلف الهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة يمكن استعمالها من طرف هيئة النفاذ إلى المعلومة وكذلك من طرف المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بهذه الهياكل العمومية.	
الإشكال المطروح	تسجيل صعوبات على مستوى هيئة النّفاذ إلى المعلومة نظرا لمحدودية مواردها البشرية لمتابعة كل مواقع الواب الخاصّة بالهياكل الخاضعة لقانون النفاذ الى المعلومة لمعرفة مدى التزامها بنشر المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي وتحيينها بصفة دورية طبقا لما نصّ عليه الفصل 7 من القانون المذكور على أنّه «يتعيّن نشر المعلومات المنصوص عليها بالفصل 6 من القانون المذكور على موقع واب، وتحيينها على الأقل مرّة كل ثلاثة أشهر وعند كل تغيير يطرأ عليها»
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- تمكين الهيئة من مزيد توفير معطيات إحصائية كميّة ونوعيّة بأكثر دقّة، - التقليص من عدد الدعاوى المرفوعة لدى الهيئة، - مواقع واب ملتزمة بواجب النشر التلقائي وبمختلف أوجه تكريس حق النّفاذ الى المعلومة، - مواقع واب محيّنة طبقا لما نص عليه القانون في فصليه 6 و7 .
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- بالنسبة للهياكل الخاضعة لقانون النفاذ الى المعلومة: التقليص في عدد مطالب النّفاذ الى المعلومة الواردة عليها، - بالنسبة لهيئة النفاذ الى المعلومة: التقليص في عدد الدعاوى المرفوعة لديها - بالنسبة للمواطن: • تقريب الخدمات إليه، تشريكه في السياسات العامّة وتسهيل ولوجه إلى الخدمات العمومية وتعزيز الثقة بينه وبين الإدارة • تمكينه من حقّه في الولوج الى المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي ومن ممارسة حقّه في النّفاذ إلى المعلومة - على مستوى مواقع الواب: ضمان مطابقة مواقع الواب للمواصفات الفنيّة الدولية ذات العلاقة.
التناسب مع المحاور الأساسية	- **الشفافية:** يهدف هذا التعهد الى إرساء الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة الرشيدة حتى تكون كل المعلومات المطلوبة المشمولة بواجب النشر التلقائي متاحة ومفهومة للجميع من أجل تعزيز الثقة والتواصل بين الهياكل الخاضعة لقانون النفاذ الى المعلومة والمواطن. هذا إلى جانب دعم هيئة النفاذ إلى المعلومة وتفعيل دورها في السهر على متابعة تنفيذ مختلف أحكام القانون الأساسي المتعلّق بالنفاذ إلى المعلومة.

مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	**مصدر التمويل:** جمعية 'Go Act'	
مراحل ورزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**رزنامة الإنجاز**
	إعداد كراس الشروط الخاصة باختيار الخبير الذي سيتولى إعداد منهجية التقييم	جانفي 2024
	تنظيم جلسات عمل مع الخبير وهيئة النفاذ إلى المعلومة و مختلف الأطراف المعنية بالتعهد لتحديد مكونات وخصائص المنهجية	جانفي 2024
	إعداد المنهجية وتقديم النسخة النهائية منها	فيفري- مارس 2024
	إعداد النسخة الإلكترونية من منهجية التقييم وتجربتها	أفريل – جويلية 2024
	وضع آلية إلكترونية تساهم في التقييم الدوري لمدى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة	جانفي-مارس 2024
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد		
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	المسؤول عن هيئة النفاذ إلى المعلومة	
عنوان البريد الالكتروني		
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	
	أطراف غير حكومية متدخلة	- منظمة المادّة 19 - جمعية إدارتي

> **التقليص في عدد الدعاوى المرفوعة لدى هيئة النفاذ الى المعلومة**

التعهد عدد 6:
تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس

ديسمبر2023 - ديسمبر2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**وحدة الادارة الالكترونية برئاسة الحكومة**

وصف التعهد

تهدف مبادرة البيانات العمومية المفتوحة في تونس إلى جعل هذه البيانات متاحة بصيغة مفتوحة وسهلة الوصول للمستعملين، وتعزيز مساهمتها في تحسين العمل الاداري وتشجيع الابتكار والابداع. ولقد شهد مناخ البيانات العمومية المفتوحة منذ سنة 2012 تطورا ملحوظا، حيث قامت الحكومة بوضع وتنفيذ عديد المشاريع والاصلاحات المتصلة بالمجال والمتعلقة بالجوانب التقنية، القانونية والتنظيمية، وذلك لتدعيم انخراط الهياكل العمومية في هذه المبادرة، وتعزيز التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن تعزيز المناخ العام لمسار فتح البيانات العمومية يتطلب تثمين المشاريع المنجزة واستكمال تنفيذ مختلف الإجراءات والمشاريع المتصلة بالمجال وذلك تجسيما لأحكام الأمر الحكومي عدد 3 الصادر في 06 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة.

وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تعزيز مسار فتح البيانات العمومية على المستويين الوطني والقطاعي من خلال وضع عدد من الاجراءات كالتالي :

- تطوير المنظومة الالكترونية لجرد البيانات العمومية وتفعيل استعمالها من قبل الهياكل العمومية وإتاحة النفاذ إليها من قبل العموم: من خلال العمل على توفير سجل للبيانات العمومية والمتمثل في واجهة للنفاذ من قبل كافة المستعملين على الواب للتعرّف على قائمة البيانات العمومية التي تمّ جردها وإتاحة المجال لتقديم طلبات لنشر هذه البيانات في صورة عدم نشرها بعد بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.
- وضع استراتيجية وطنية للتعريف بمبادرة البيانات المفتوحة ولتحفيز تطوير استعمالات جديدة للبيانات المفتوحة وضمان ديمومتها.
- إرساء منهجية لتقييم نسق تنفيذ برنامج البيانات المفتوحة ونشر تقرير في الخصوص للعموم.

الإشكال المطروح	- وجود تحديات متعلقة بتحديد وجرد البيانات لدى الهياكل وتحديد تلك القابلة للنش، إلى جانب التحديات المتعلقة بتعميم استعمال المنصة الالكترونية لجرد البيانات العمومية على مختلف الهياكل العمومية، وضعف مشاركة المستعملين في تحديد البيانات ذات الاولوية في النشر مما يتطلب تمكينهم من الاطلاع على قائمة البيانات العمومية للتفاعل حولها. - ضعف أطر وآليات التعريف بالبرنامج وتحفيز اعادة استعمال البيانات المفتوحة، إلى جانب ضرورة الاستجابة لمقتضيات الأمر الحكومي الخاص بالبيانات العمومية المفتوحة.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- تطوير سجل وطني للبيانات العمومية والمتمثل في واجهة واب تعرض البيانات التي قامت الهياكل العمومية بجردها عبر المنصة الالكترونية لجرد البيانات، وستتيح هذه الواجهة آليات لتشريك المستعملين في مسار فتح البيانات العمومية، - استكمال مشروع جرد البيانات العمومية من خلال تعميم استعمال المنصة الالكترونية لجرد البيانات، - تعزيز الجوانب الاتصالية المتعلقة بالمبادرة من خلال إعداد خطة اتصالية للتعريف بها ولتحفيز تطوير استعمالات جديدة للبيانات المفتوحة وضمان ديمومتها.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- تدعيم مبادئ الانفتاح والشفافية داخل الادارة من خلال توفير آليات عملية تتيح لهذه الهياكل جرد ونشر بياناتها في صيغ مفتوحة تمكن الجميع من الوصول إليها واستعمالها، - تعزيز الابتكار وخلق فرص لدفع التنمية الاقتصادية من خلال وضع أطر استراتيجية لتحفيز إعادة استعمال البيانات العمومية وتثمينها.
التناسب مع المحاور الأساسية	**- الشفافية والمساءلة:** من خلال دعم مسار جرد وفتح البيانات العمومية، والتركيز على مجالات محددة كالمجال البيئي بالنظر لأهميته في ترشيد السياسات العمومية المتصلة، **- المشاركة:** تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال وضع آليات تعزز تشريك المستعملين النهائيين في مسار فتح البيانات.
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	**مصدر التمويل:** برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الافريقية الفرنكوفونية PAGOF2

مراحل ورزنامة التنفيذ

الأنشطة	رزنامة الإنجاز
التعهد الفرعي الأول: تطوير السجل الوطني للبيانات العمومية	
تحديد الحاجيات الوظيفية والتقنية الخاصة بسجل البيانات العمومية واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها	ديسمبر 2023
تصميم السجل وتطويره	مارس 2024
تجربة السجل ووضعه على الخط	ماي 2024
التعهد الفرعي الثاني: إعداد استراتيجية وطنية لتحفيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة	
مرحلة الدراسة والتشخيص: تحديد الاهداف ومنهجية العمل	جوان 2024
إعداد الصيغة الأولى للاستراتيجية الوطنية وتحديد الاهداف والرؤيا والاطراف المتدخلة	سبتمبر 2024
تنظيم ورشات عمل حول الصيغة الاولى للاستراتيجية	ديسمبر 2024
إدخال التعديلات حول الصيغة النهائية للاستراتيجية، المصادقة عليها وتحديد آليات لمتابعة تنفيذها	فيفري 2025
تنظيم ورشة عمل لتقديم الصيغة النهائية للاستراتيجية	مارس 2025
التعهد الفرعي الثالث: إرساء منهجية لتقييم نسق تنفيذ برنامج البيانات المفتوحة ونشر تقرير في الخصوص للعموم	
تشخيص واقع برنامج البيانات العمومية المفتوحة، ودراسة التجارب المقارنة	مارس 2024
إعداد منهجية لتقييم البرنامج الوطني للبيانات العمومية المفتوحة وتحديد المؤشرات	جوان 2024
إعداد الصيغة الأولى للتقرير التقييمي	سبتمبر 2024
مراجعة الصيغة الأولى للتقرير والمصادقة عليه، ونشره للعموم	ديسمبر 2024

نقطة الاتصال

إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيدة سناء الوسلاتي
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	مديرة مكلّفة بتسيير وحدة الادارة الالكترونية برئاسة الحكومة
عنوان البريد الالكتروني	Sana.oueslati@pm.gov.tn
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة: الوزارات المعنية بتنفيذ التعهد أطراف غير حكومية متدخلة: برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الافريقية الفرنكوفونية «PAGOF»

التعهد عدد 7:
تركيز مسار فتح البيانات البيئية

2025 - 2023	
الهيكل/الطرف المسؤول	**وزارة البيئة**

وصف التعهد

تكتسي البيانات البيئية أهمية قصوى في تحسين العمل الاداري واتخاذ القرارات إلى جانب فهم أحسن للقضايا البيئية حيث أن فتح هذه البيانات يعزز من الوعي البيئي ويدعم الجهود الوطنية والمحلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ورغم أهميته وتأثيراته الايجابية، إلا أن مسار تركيز فتح البيانات البيئية لم يشهد تقدما ملحوظا نظرا لضعف انخراط الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة في هذا المسار.

وفي هذا السياق، يندرج مشروع تركيز مسار فتح البيانات البيئية في إطار تنفيذ خارطة طريق وزارة البيئة للتحول الرقمي وفي إطار تنفيذ أحكام الأمر الحكومي عدد 3 الصادر في 06 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة. وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تركيز مسار فتح البيانات البيئية من خلال وضع عدد من الاجراءات كالتالي:

- جرد البيانات المنتجة من قبل الوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر،
- استخراج البيانات القابلة للفتح وتحسين جودتها قصد اعدادها للنشر،
- إعداد خطة عمل بوزارة البيئة خاصة ببرنامج البيانات المفتوحة،
- إعادة صياغة بوابة الوزارة للبيانات المفتوحة.

الإشكال المطروح	- ضعف انخراط الهياكل الراجعة بالنظر لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 3 الصادر في 06 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة، - ضعف آليات تكريس فتح البيانات في المجال البيئي.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- تنفيذ جرد للبيانات التي تمتلكها الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة والعمل على استعمال المنصة الالكترونية لجرد البيانات، وتحديد مجموعات البيانات ذات الأولوية في النشر، - تصميم بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع البيئة، - إعداد خطة عمل بوزارة البيئة خاصة ببرنامج البيانات المفتوحة.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- تمكّن البيانات البيئية المفتوحة للعموم من فهم التحديات والقضايا البيئية بشكل أفضل. مما يعزز صياغة السياسات العمومية المتصلة واتخاذ إجراءات أكثر فعالية للمساهمة في حماية البيئة. - تكريس مسار فتح البيانات البيئية وتعزيز إعادة استعمال وتثمين هذه البيانات لتطوير تطبيقات وأدوات تهدف إلى تحسين الوعي بالبيئة وإدارتها.
التناسب مع المحاور الأساسية	- **الشفافية والمساءلة:** من خلال تعزيز إفصاح الهياكل العمومية عن بيانات بيئية من شأنها أن تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، - **المشاركة:** تعزيز مشاركة الباحثين والمهنيين في مجال البيئة من خلال اعادة استعمال البيانات البيئية المفتوحة لتطوير حلول وتطبيقات للمساهمة في تحسين الوعي بالبيئة.
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	**مصدر التمويل:** ميزانية الوزارة

مراحل وروزنامة التنفيذ	الانشطة	روزنامة الانجاز
	جرد البيانات البيئية وتحديد مجموعات البيانات ذات الأولوية في النشر	
	تقييم الوضعية الحالية و جرد البيانات البيئية و ذلك بتنظيم زيارات ميدانية وحوارات مع مختلف المصالح المعنية	أكتوبر 2023
	تدقيق معمق لبوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة البيئة	نوفمبر 2023

	تحضير البيانات للفتح وتحسين جودتها	
	تحديد البيانات القابلة للفتح وتحسين جودتها	ديسمبر 2023
	إعداد خطة عمل بوزارة البيئة خاصة ببرنامج البيانات المفتوحة	
	إعداد رؤية الوزارة والأولويات والأهداف في مجال فتح البيانات	جانفي 2024
	مرحلة الدراسة والتشخيص: تحديد الاهداف ومنهجية العمل	جوان 2024
	إعداد خطة عمل الوزارة في مجال فتح البيانات وتقديم مقترحات لتطوير بوابة البيانات المفتوحة	فيفري 2024
	إعادة صياغة بوابة الوزارة للبيانات المفتوحة	
	إعداد الضوابط المرجعية لتطوير بوابة البيانات المفتوحة ونشر استشارة في الغرض	مارس 2024
	تطوير بوابة البيانات المفتوحة	ماي 2024

نقطة الاتصال

إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيد زياد البلاجي	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	مدير عام تكنولوجيات المعلومات والاتصال بوزارة البيئة	
عنوان البريد الالكتروني	Zied.baleji@mineat.gov.tn	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة
	أطراف غير حكومية متدخلة	

> **تكريس مسار فتح البيانات البيئية وتعزيز إعادة استعمال وتثمين هذه البيانات لتطوير تطبيقات وأدوات تهدف إلى تحسين الوعي بالبيئة وإدارتها**

المحور الثاني

المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

التعهد عدد 8:
تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

جانفي 2024 - مارس 2025	
الهيكل/الطرف المسؤول	**البلديات المنخرطة ضمن هذه المبادرة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية بوزارة الداخلية ووحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة.**

وصف التعهد

يهدف هذا التعهد إلى بعث مبادرات خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عدد من البلديات على غرار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني باعتماد نفس المسار التشاركي بهدف تنزيل المفاهيم المتعلّقة بالشفافية والمساءلة والمشاركة العمومية ضمن برامج وإصلاحات على المستوى المحلي قادرة على إحداث التغيير. وسيتمّ العمل في هذا الإطار على:

- القيام بتقييم التجربة السابقة في مجال تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي مما يساهم في ضبط عدد من المقترحات للاستفادة من التجارب الناجحة وتفادي عدد من الإشكاليات وذلك من خلال تنظيم ورشة عمل في الغرض لفائدة البلديات التي انخرطت في تنفيذ التعهد عدد 11 من الخطة الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة،
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة البلديات المعنية بتنفيذ التعهد بهدف دعم قدراتها في مجال الحكومة المفتوحة والحوكمة المحلية والاتصال والتواصل،
- مرافقة وتأطير البلديات في بعث مبادرات خاصة بالحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.

وتتمثل خصوصية هذه المبادرة في تمكين البلديات من إدراج تعهدات تكون متماشية أكثر مع خصوصيات ومتطلبات المنطقة كما أنّها ستمكن من تقريب الإدارة من المواطن من خلال تشريكه في ضبط هذه التعهدات ومتابعة تنفيذها من خلال المشاركة في أعمال اللجنة المشتركة التي تضم ممثلين عن الإدارة بالبلدية وممثلين عن المتساكنين بالمنطقة.

وتجدر الإشارة أن اختيار البلديات لتنفيذ هذا التعهد سيأخذ بعين الاعتبار للتقسيم الترابي للبلاد التونسية الذي جاء به الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلّق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنّظر لكل إقليم.

كما سيتمّ وضع خطة اتصالية في المجال لمزيد التعريف بالمبادرات التي سيتمّ تنفيذها في إطار هذا التعهد وتشريك كل الاطراف الفاعلة والناشطة سواء من السلط العمومية المحلية او من ممثلي المجتمع المدني بالجهة المعنية.

الإشكال المطروح	غالبا ما يتمّ التركيز ضمن خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة التي يتم ضبطها على المستوى الوطني على تعهدات تهمّ مختلف القطاعات والمجالات المتصلة بمفهوم الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني فتكون الإصلاحات التي تهمّ بصفة مباشرة الشأن المحلي محدودة جدا ولا تراعي الحاجيات الخصوصية والمتطلبات الأساسية لكل جهة على حدة.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- تجسيم إصلاحات تراعي خصوصيات كل جهة لكن مع مراعاة التوجهات الوطنية الاستراتيجية في المجال وبالاستئناس بالتجارب الناجحة المعترف بها عالميا. - وضع خطط عمل متكاملة تشمل إصلاحات تراعي خصوصيات كل جهة وتخوّل تنفيذ مشاريع من شأنها تحقيق التنمية بها وتحسين الخدمات الموجهة للمواطن على أن تكون هذه الإصلاحات مرتكزة على المبادئ الأساسية لشراكة الحكومة المفتوحة لا سيما الشفافية والمشاركة والمساءلة واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتكريس هذه المبادئ.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- تنفيذ مشاريع ومبادرات تخدم الجهة ويكون لها تأثير مباشر وملموس على حياة المتساكنين فيها، - مزيد تقريب مفهوم الحكومة المفتوحة من المواطن وجعله قادرا على المشاركة في تجسيم هذا المفهوم بجهته لتحسين جودة الخدمات التي يطلبها من الإدارة والمشاركة في بناء أسس صلبة لحوكمة التصرف في الشأن العام على مستوى ادارته المحلية.
التناسب مع المحاور الأساسية	يتناسب هذا التعهد مع جلّ المحاور الأساسية لشراكة الحكومة المفتوحة باعتبار أنّه في إطار خطط العمل التي سيتمّ ضبطها على المستوى المحلّي سيتمّ الحرص على وضع تعهدات تهمّ مختلف هذه المحاور. إلاّ انّه تمّ إدراج هذا التعهد ضمن محور المشاركة والحوكمة المحلية باعتبار أنّه يهدف إلى إتاحة فرصة للبلديات والمواطنين على المستوى المحلّي لرسم برامجهم وتوجهاتهم في مجال تكريس الحكومة المفتوحة وما تتضمنه من مبادئ.

مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	
مراحل ورزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**روزنامة الإنجاز**
	فتح باب الترشح لاختيار عدد من البلديات لتنفيذ التعهد	جانفي 2024
	تنظيم ورشة عمل لتقييم التجربة السابقة في مجال تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي (البلديات المشاركة في التعهد 11 من الخطة الثالثة)	فيفري 2024
	تنظيم يوم إعلامي لتقديم المشروع لكافة البلديات المعنية بتنفيذه	مارس 2024
	تنظيم دورات تكوينية لفائدة البلديات المعنية بتنفيذ التعهد بهدف دعم قدراتها في مجال الحكومة المفتوحة والحوكمة المحلية والاتصال والتواصل	أفريل 2024
	تنظيم ورشات عمل بالبلديات المعنية لتقديم المشروع والانطلاق في إعداد روزنامة عمل لتنفيذه	ماي - جوان 2024
	مرافقة البلديات ودعمها في تطوير خطط العمل بالاعتماد على مقاربة تشاركية	جويلية – نوفمبر 2024
	تنظيم يوم إعلامي لتقديم خطط العمل	نوفمبر 2024
	مرافقة ومساندة البلديات لتنفيذ عدد من التعهدات المدرجة بهذه الخطط	ديسمبر 2024 - مارس 2025
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد		
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	المسؤول عن الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية	
عنوان البريد الالكتروني		
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	وزارة الداخلية
	أطراف غير حكومية متدخلة	

> **تنفيذ مشاريع ومبادرات تخدم الجهة ويكون لها تأثير مباشر وملموس على حياة المتساكنين فيها**

التعهد عدد 9:
تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي

جانفي 2024 - جوان 2025	
الهيكل/الطرف المسؤول	**وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية بوزارة الداخلية.**

وصف التعهد

تعتبر المشاركة الفعالة للشباب والمرأة أداة للتغيير الإيجابي ولتكريس نموذج راقي في عملية الإصلاح الجذري وفي تنمية المجتمع وفي تعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية. وهذه المقاربة من شأنها أن تساهم في تكريس المسؤولية الجماعية وفي إيجاد الحلول لعديد الإشكاليات التي يوجهها الشباب والنساء على غرار الإقصاء والتميز والتهميش وقلة الفرص المتاحة لإبداء الرأي والبطالة والتفاوت الاجتماعي وعدم الاهتمام والانخراط في الشأن العام والوطني والمحلي.

في هذا السياق، يهدف هذا التعهد إلى تفعيل دور كل من الشباب والنساء بمختلف شرائحهم العمومية بعدد من ولايات الجمهورية في أخذ القرار وفي صياغة الإصلاحات والتعبير عن مشاغلهم وآرائهم وتطلعاتهم من خلال توظيف قدراتهم وإمكانياتهم ومؤهلاتهم. في هذا الإطار سيتم العمل على:

- تعزيز مشاركة فئتي الشباب والنساء على المستوى المحلي من خلال تصور وإعداد وتنفيذ عدد من المشاريع التنموية (على مستوى عدد من البلديات بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية بالشأن الشبابي وبشؤون المرأة وبالشراكة مع السلط المحلية).

هذا إلى جانب العمل على على تنفيذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ستساهم في ديمومة هذا التوجه على غرار إمضاء اتفاقيات شراكة بين الفئات المستهدفة والبلديات والهياكل العمومية المعنية، تنظيم لقاءات دورية وهادفة بين هؤلاء الشباب والنساء وأصحاب القرار على المستوى الوطني والمحلي وذلك بهدف تعزيز مشاركة الشباب والنساء في التنمية المحلية.

الإشكال المطروح	- عزوف فئتي الشباب والنساء على المشاركة في الحياة العامة وتحديدا في الشأن المحلي، - محدودية الأطر المتوفرة للتواصل مع الشباب والنساء والإنصات لمشاغلهم وتطلعاتهم، - محدودية الآليات للعملية لتحفيز مشاركة الشباب والمرأة في الحياة العامة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	سيمكّن هذا التعهّد من تطوير و تنفيذ مجموعة من المشاريع الرّائدة، تعتمد بالأساس على ترسيخ ثقافة الشراكة لدى فئتي الشباب والنساء الفاعلين على المستوى المحلي وعلى تعزيز قدرات مختلف الأطراف المتدخلة في مجال الحوكمة والتنمية المحليّة. وهو ما سيمكّن العديد من الشباب والنساء بمختلف جهات الجمهورية من التعبير عن مشاغلهم وتقديم تصورات في المسائل التي تهمهم وفقا لمقاربة تشاركية تعتمد على مبدأ الخلق المشترك، مع تقديم ضمانات للأخذ بعين الاعتبار بمقترحاتهم في مسار اتخاذ القرار وفي ضبط المشاريع الحكومية.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع	- مشاركة الشباب والنساء في ضبط عدد من المشاريع على المستوى المحلي ستتيح لهم آفاقا أوسع لإثبات الكفاءة والتميز والقدرة على العطاء للمشاركة في الحياة العامّة، - تعزيز قدرات كل من الشباب والنساء على العمل بروح الفريق الواحد في إطار مقاربة تشاركية تجمع مختلف الأطراف المتدخلة في أخذ القرار على المستوى المحلي وهو ما يمكّنهم من تقديم تصورات واقتراحات تستجيب لحاجياتهم وانتظاراهم فتجعل منهم قوّة اقتراح وقوّة تنفيذ، - تحسين فعّالية مسار إتّخاذ القرار من خلال إرساء علاقة قوامها الثقة والمسؤولية بين الشباب والنساء والسلط المحليّة تقوم بالأساس على احتواء الطّاقات الشّابة والنسائية ومرافقتها بهدف دفع التنمية المحليّة.
التناسب مع المحاور الأساسية	**- المشاركة:** تمكين الشّباب والنساء من إمكانيّة النّفاذ لمسارات اتّخاذ القرار المتعلقة بالإصلاحات العمومية من خلال تمكينهم من تقديم أفكار ومقترحات حول المسائل التي تهمهم والتي تستجيب لتطلعاتهم، **- المساءلة:** توفير آليات لمتابعة السلط المعنيّة خاصّة على المستوى المحلّي ومسالتها في خصوص وضع وتنفيذ السياسات العمومية.

مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	
مراحل ورزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**روزنامة الإنجاز**
	فتح باب الترشح لاختيار البلديات المعنية بتنفيذ التعهد.	جانفي 2024 - فيفري 2024
	تقديم المشروع من خلال تنظيم أيام مفتوحة وورشات عمل بالبلديات المعنية.	فيفري 2024 - مارس 2024
	تكوين فرق العمل من فئة الشباب ومن فئة النساء التي ستشرف على تنفيذ المشروع	أفريل 2024
	تنفيذ البرنامج المتعلّق بتطوير القدرات الموجه للشباب والنساء	ماي 2024 – جويلية 2024
	تنظيم ورشات عمل لمرافقة الشباب والنساء في تصور وتطوير وصياغة مشاريعهم	أوت 2024 - ديسمبر 2024
	تنفيذ المشاريع التي تمّ تطويرها من طرف الشباب والنساء بعد تقييمها واختيار أفضلها وفقا لعدد من المعايير الموضوعية	جانفي 2025 -جوان 2025
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيّدة سناء الوسلاتي	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	المديرة المكلّفة بتسيير وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة	
عنوان البريد الالكتروني	sana.oueslati@pm.gov.tn	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	وزارة الشباب والرياضة
	أطراف غير حكومية متدخلة	جمعية «مارس حقك»

> **تحسين فعّالية مسار إتّخاذ القرار من خلال إرساء علاقة قوامها الثقة والمسؤولية بين الشباب والنساء والسلط المحليّة تقوم بالأساس على احتواء الطّاقات الشّابة والنسائية ومرافقتها بهدف دفع التنمية المحليّة**

التعهد عدد 10:
تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي

بداية شهر ديسمبر 2023 - موفى شهر ديسمبر 2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**وحدة الإدارة الإلكترونيّة والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة**

وصف التعهد

في إطار تفعيل المشاركة العمومية الرقمية في تونس باعتبارها مبدأ من مبادئ الحكومة المفتوحة وداعما أساسيا للديمقراطية التشاركية من خلال تعزيز قنوات الاتصال بين الإدارة والمواطن وتشريكه في مختلف مستويات صنع القرار، تمّ تطوير عديد البوابات الالكترونية وغيرها من الحلول التكنولوجية الأخرى في شكل تطبيقات أو آليات مشاركة الكترونية بمواقع الواب العمومية الراجعة بالنظر لعديد الهياكل العمومية على المستويين المركزي والمحلي.

ومن أهمّ البوابات الوطنية التي تمّ تطويرها في هذا المجال نذكر البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية www.e-participation.tn وبوابة «ء-مواطن» www.e-people.gov.tn) وهما بوابتان يشتركان في توفير عديد الآليات الرامية إلى تشريك المواطن في الشأن العام من خلال تنظيم استشارات عمومية، أو تقديم أفكار، أو المشاركة في منتدى حوار (بوابة المشاركة الإلكترونية) أو تقديم اشعارات، تقديم شكاوى، مقترحات، طلب إرشادات، المشاركة بمنتدى حوار، تبليغ على الفساد (بوابة «ء-مواطن») .

وعلى الرغم من أهمية هذين البوابتين، فإنّ نسب استعمالها يبقى محدودا ولم تساهم في دفع المشاركة الرقمية في تونس وذلك نظرا لوجود عديد الإشكاليات من أهمها محدودية الموارد البشرية المكلفة بإدارتها من حيث العدد ومحدودية الموارد المالية لمزيد تطويرها وغياب خطة اتصالية ناجعة للرفع من نسب استعمالها و مزيد التعريف بها.

وفي الخصوص، يهدف هذا التعهد إلى دعم وتفعيل مجال المشاركة الرقمية في تونس وتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية وانفتاح الإدارة على محيطها العام للتفاعل مع مطالب ومشاغل مختلف المتعاملين معها وخاصة المواطن وذلك من خلال:

تنفيذ التعهد الفرعي الأول الخاص بإعداد وتنفيذ خطّة عمل لتعزيز المشاركة الرقمية في تونس والتي ترتكز على:

- تشخيص واقع المشاركة الرقمية في تونس،
- بلورة خطة عمل لتفعيل المشاركة العمومية في تونس،
- تقديم دراسة حول عدد من التجارب والخبرات الناجحة في مجال المشاركة العمومية الرقمية،
- تعزيز آليات التفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة ذات الأولوية على غرار الأنشطة التكوينية والتحسيسية حول بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn ومحاولة دفع استعمالها، وتحسين الصيغة الحالية لهذه البوابة والارتقاء بوظائفها.

أما التعهد الفرعي الثاني فهو يتعلّق بإعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن «ء-مواطن» www.e-people.gov.tn لدى المتعاملين مع الإدارة والمجتمع المدني.

وسيتم تخصيص ركن ضمن البوابة الوطنية للمشاركة العمومية لنشر مختلف المعطيات المتعلقة بالاستشارات العمومية التي يتم تنظيمها عبر هذه البوابات وكيفية اعتماد نتائج هذه الاستشارات لاتخاذ القرارات العمومية وتصور السياسات العمومية.

الإشكال المطروح	- وجود عديد البوابات المتعلقة بتشريك المواطن في الشأن العام ولكن أنشطة الاتصال والترويج في خصوص هذه البوابات للتعريف بها وحثّ المواطن على استعمالها محدودة جدا، - محدودية نسب استعمال البوابات الوطنية للمشاركة الإلكترونية وتحديدا بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn وبوابة «ء-مواطن www.e-people.gov.tn » - الخصائص التقنية والفنية للبوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية لم تعد تستجيب للتطورات التكنولوجية المعتمدة في المجال، - ضرورة توفير عديد الموارد البشرية لإدارة محتوى هذه البوابات وتعهدها بالتحيين الدائم ومعالجة مطالب ومقترحات واشعارات مستعمليها في الآجال المحدّدة، - محدودية نسب استعمال مختلف الآليات والقنوات التي توفرها هذه البوابات لتشريك المواطن في الشأن العام وهو ما يحتمّ مزيد تكثيف الاعمال المتصلة بالاتصال والترويج للتعريف بها وحثّ المواطن على استعمالها، - غياب خطة اتصالية ناجعة للرفع من نسب استعمال هذه البوابات سواء من طرف الهياكل العمومية أو المتعاملين مع الإدارة.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	سيمكّن هذا التعهّد من: - مزيد تطوير البوابتين (بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn وبوابة «ء-مواطن»

		www.e-people.gov.tn) والرفع من نجاعتهما وتوسيع استعمالهما واعتمادهما من قبل الهياكل العمومية، - الرفع من نسب الاقبال على هاتين البوابتين من طرف المواطن وغيره من المتعاملين مع الإدارة قصد المشاركة في الشأن العام.
كيف سيساهم التعهد في حل الإشكال/ كيف سيغير في الواقع		توفير آليات ناجعة لتمكين المواطن بمختلف جهات الجمهورية وبالخارج من متابعة مختلف المسائل المتعلقة بالشأن العام وخاصة فيما يتعلق بتصوّر السياسات والبرامج العمومية ومتابعة تنفيذها ليكون طرفا فاعلا في إدارة الشأن العام والمساهمة في صنع القرارات العمومية.
التناسب مع المحاور الأساسية		**- المشاركة:** سيمكن هذا التعهد من تفعيل وتنويع الآليات المتاحة لتشريك المواطن في إدارة الشأن العام. **- الشفافية:** سيخول نشر جميع المعطيات المتعلقة بمختلف السياسات والإصلاحات العمومية ونشر معطيات حول مشاركة المواطن في الخصوص.
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى		- منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: بالنسبة للتعهد الفرعي الأول - الوكالة الكورية للتعاون الفني: KOICA
مراحل وروزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**روزنامة الانجاز**
	إعداد وتنفيذ خطّة عمل لتعزيز المشاركة الرقمية في تونس	
	تشخيص واقع المشاركة الرقمية في تونس	مارس 2024
	بلورة خطة عمل لتفعيل المشاركة العمومية في تونس	جوان 2024
	تقديم دراسة حول عدد من التجارب والخبرات الناجحة في مجال المشاركة العمومية الرقمية	أوت 2024
	تحسين الصيغة الحالية لبوابة المشاركة العمومية والارتقاء بوظائفها.	جويلية 2024 - ديسمبر 2024
	تنفيذ عدد من الأنشطة ذات الأولوية على غرار الأنشطة التكوينية والتحسيسية حول بوابة المشاركة العمومية بهدف تعزيز استعمالها	ديسمبر 2025 - مارس 2025
	إعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بمنظومة «ء-مواطن»	
	تنظيم يوم إعلامي وطني لمزيد التعريف بالمنظومة	جانفي 2024
	تنظيم عدد من الدورات التكوينية والتحسيسية حول المنظومة بعدد من الجهات	من جانفي 2024 إلى جوان 2024
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد		- السيّدة سناء الوسلاتي - السيّدة إكرام بن زايد
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر		- المديرة المكلّفة بتسيير وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة - المديرة المكلّفة بتسيير المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن
عنوان البريد الالكتروني		sana.oueslati@pm.gov.tn ikram.zaied@pm.gov.tn
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	
	أطراف غير حكومية متدخلة	

المحور الثالث

المساءلة والنزاهة بالقطاع العام

التعهد عدد 11:
تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد

بداية 2023 - موفى 2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**الإدارة العامة للحوكمة والتوقّي من الفساد برئاسة الحكومة مع وزارات الدفاع والفلاحة والموارد المائية والصحّة والنقل والموارد المائية والصحّة والنقل**
وصف التعهد يهدف هذا التعهّد إلى مرافقة عدد من الوزارات في إرساء سياسة إدارة مخاطر الفساد في عدد من القطاعات/الخدمات/الأنشطة الراجعة لها بالنظر	
الإشكال المطروح	في أغلب الأحيان يواجه إرساء سياسة مكافحة الفساد في عدد من القطاعات إشكالية الافتقار إلى أدوات منهجية تمكّن من بلوغ الأهداف المنشودة وهو ما من شأنه إضعاف نجاعة الجهود المبذولة وبالتالي تراخي الحماس على المدى الطويل والتسليم بحتميّة الفساد.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	تمكين فرق العمل القطاعية من استيعاب منهجية إدارة مخاطر الفساد. تطبيق المنهجيّة في عدد من القطاعات/الأنشطة/الخدمات المحدّدة من قبل فرق العمل بالوزارات المعنية واقتراح خطط عمل مناسبة لحلّ الإشكاليات المطروحة. تعميم المنهجية على باقي القطاعات/الأنشطة/الخدمات تدريجيا. وتتمثّل القطاعات المعنية بإدارة مخاطر الفساد فيما يلي: • مجال الرخص المرتبطة بالملك العمومي للمياه وإسناد الإمتيازات (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)، • التصرف في المحروقات ومجال جمع المداخيل (وزارة النقل)، • إدارة مخاطر الفساد في النشاط التكميلي الخاص وطلبات العروض المتعلقة بشراء المستلزمات الطبية (وزارة الصحّة)، • مجال الصحّة العسكرية1 (وزارة الدفاع).
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع	تمثّل منهجية إدارة مخاطر الفساد وسيلة عملية مهمّة لتعزيز النزاهة وللارتقاء بمستوى الفعالية والجودة في القطاعات المعنية. ويمكّن هذا التعهّد من تطوير آليّات التوقي من الفساد من خلال الاعتماد على أدوات ومناهج مبتكرة تمكّن من إدارة مخاطر الفساد والتصرّف فيها ممّا يترتّب عنه الترفيع في مستوى النزاهة وتحسين جودة الخدمات المسداة. وقد تمّ اختيار هذا التعهّد بناء على نجاح التجربة النموذجية التي تمّ تنفيذها في قطاع الصحة والتي مكّنت من ضبط منهجية تساعد على تحديد مخاطر الفساد في القطاع الصحي والعمل على تقييمها والتثبت من احتمال حدوثها. وتمثّل المنهجية المقترحة أداة عملية علمية قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم بالاعتماد على مؤشرات قيس للأداء تهدف إلى التطبيق الفعلي لجملة من مبادئ وأهداف الحوكمة وتمكن من إرساء وقاية مؤسسية تساعد على الحد من اللجوء إلى التدخل الزجري والردعي.
التناسب مع المحاور الأساسية	- **الشفافية:** يضمن اعتماد هذه الاستراتيجية ترشيد أدلّة الإجراءات ونشرها وبالتالي التقيّد بمقتضيات النشر التلقائي للمعلومة حسب مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة (خاصّة فيما يتعلّق بالمعلومات المنصوص عليها بالفصل 6 من القانون الأساسي المذكور). - **المساءلة:** يضمن اعتماد هذه الاستراتيجية الاعتماد على مؤشرات قيس للأداء وبالتالي تكريس مساءلة فعلية مبنيّة على نتائج يتمّ التثبّت من تحقيقها بصورة دورية. - **المشاركة:** تشمل عملية إدارة مخاطر الفساد أطرافا متعدّدة ولا تقتصر على المجالات المعنيّة بالتدخّل لوحدها. ولهذا تشمل فرق العمل التي تمّ تعيينها في كلّ قطاع اختصاصات متعدّدة وذلك ضمانا لحياديّة التمشّي ولموضوعيّته.

مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	**مصدر التمويل:** برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من خلال المركز الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية	
مراحل وروزنامة التنفيذ	**الأنشطة**	**روزنامة الانجاز**
	منهجية إدارة مخاطر الفساد الخاصّة بوزارة الدفاع الوطني	سبتمبر 2023 – ديسمبر 2024
	منهجية إدارة مخاطر الفساد الخاصّة بوزارات الصحّة و الفلاحة و النقل	جانفي 2023 – جوان 2024
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيد سليم بن جراد	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	مدير عام الحوكمة والتوقّي من الفساد الإدارة العامة للحوكمة والتوقّي من الفساد برئاسة الحكومة	
عنوان البريد الالكتروني	slim.jrad@pm.gov.tn	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	- وزارة الدفاع الوطني - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري -وزارة الصحّة - وزارة النقل
	أطراف غير حكومية متدخلة	برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من خلال المركز الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

> **تمثّل منهجية إدارة مخاطر الفساد وسيلة عملية مهمّة لتعزيز النزاهة وللارتقاء بمستوى الفعالية والجودة في القطاعات المعنية**

التعهد عدد 12:
تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة

2024 - 2023	
الهيكل/الطرف المسؤول	**المدرسة الوطنية للإدارة/ الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة**
وصف التعهد تماشيا مع التوجهات العامة للدولة وفي إطار المشروع المتعلق بإحداث المنصة الإلكترونية الوطنية لتكوين الأعوان العموميين بالشراكة والتعاون مع الجانب الكوري، سيتم تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة. وستساهم هذه الوحدات التكوينية على الخط في تعزيز القدرات والمهارات للموظف العمومي والرفع من مستوى أدائه وبالتالي تعزيز النجاعة في أداء واجباته ووظائفه.	
الإشكال المطروح	- نقص في حظوظ مشاركة الأعوان العموميين بالجهات من متابعة الدورات التكوينية الحضورية، - نقص في توفر المراجع التكوينية على الخط التي تساهم في دعم قدرات العون العمومي في المجالات ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، - تعدد المعطيات والأدوات المنهجية يحول دون الفهم الموحد لوحدات التكوين في المجالات ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- توحيد المفاهيم والمعطيات فيما يتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد، - ضمان تكافؤ الفرص في المشاركة في الدورات التكوينية، - تحسيس العون العمومي بأهمية النزاهة كمبدأ أساسي في تعزيز نجاعة المرفق العام، - تحقيق المرونة في متابعة الوحدات التكوينية على الخط. - دعم وتعزيز التوجه نحو الرقمنة
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع	- سيساهم التعهد في حل الإشكال وتغيير الواقع من خلال فتح باب التكوين على الخط في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، - التوعية والإرشاد من خلال اعتماد الوحدات في كافة مسارات التكوين بالمدرسة، - الاطلاع على التجارب المقارنة في المجال والاستفادة من الممارسات الفضلى على المستوى الدولي. - تثمين الموارد البشرية بالإدارة وتنميتها ورفع قدراتها. - المساهمة في تحقيق مستويات أعلى من الأداء الوظيفي لإطارات وموظفي الإدارة العمومية من خلال تطوير كفاءاتهم ومهاراتهم.
التناسب مع المحاور الأساسية	**- الشفافية:** الاستفادة من الوحدات التكوينية بصورة متساوية وشفافة لعدد كبير من الموظفين العموميين.
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	مصدر التمويل: برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الافريقية الفرنكوفونية في صيغته الثانية «PAGOF2»
مراحل وروزنامة التنفيذ	

الأنشطة	روزنامة التنفيذ
تكوين فريق عمل لإعداد برنامج الوحدات التكوينية الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد	جانفي 2024
إعداد المحتوى الخاص بالوحدات التكوينية الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد	فيفري- ماي 2024
وضع هذه الوحدات التكوينية على المنصة الإلكترونية الوطنية لتكوين الأعوان العموميين بالمدرسة الوطنية للإدارة	جوان - جويلية 2024
استغلال هذه الوحدات التكوينية في مرحلة تجريبية وإضافة التحسينات الضرورية	سبتمبر- اكتوبر 2024
تعميم استغلال هذه الوحدات التكوينية	نوفمبر- ديسمبر 2024

نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيدة ريم الجلاصي	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	المديرة العامة للاكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة بالمدرسة الوطنية	
عنوان البريد الالكتروني	Rymjlassi10@gmail.com	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة/ وحدة الإدارة الإلكترونية
	أطراف غير حكومية متدخلة	

> **المساهمة في تحقيق مستويات أعلى من الأداء الوظيفي لإطارات وموظفي الإدارة العمومية من خلال تطوير كفاءاتهم ومهاراتهم**

التعهد عدد 13:
تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني

أوت 2023 - فيفري 2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية بالشراكة مع مركز «افادة» للجمعيات**
وصف التعهد يهدف هذا التعهد الى تحسين آليات الحوكمة صلب الجمعيات بوصفها أبرز مكونات الفضاء المدني، وذلك من خلال اعداد دليل عملي لتطوير حوكمة الجمعيات، حتى تتمكن الجمعيات من الاستجابة للقواعد القانونية والممارسات الفضلى خصوصا على المستوى الجبائي، بما يساهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.	
الإشكال المطروح	يهدف هذا التعهد الى تحسين آليات الحوكمة صلب الجمعيات بوصفها أبرز مكونات الفضاء المدني، وذلك من خلال اعداد دليل عملي لتطوير حوكمة الجمعيات، حتى تتمكن الجمعيات من الاستجابة للقواعد القانونية والممارسات الفضلى خصوصا على المستوى الجبائي، بما يساهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	يهدف هذا الدليل إلى تحسين آليات الحوكمة لدى الجمعيات من خلال مزيد توضيح الإجراءات والتشجيع على الولوج إلى الفضاءات المفتوحة المتاحة من قبل عديد الإدارات من خلال مزيد تبسيط هذه العملية وتوفير روابط ضمن النسخة الإلكترونية للدليل بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الحوكمة خاصة في مجال الجباية. كما يهدف إلى توضيح إجراءات التسجيل بالضمان الاجتماعي والتحيين بالسجل الوطني للمؤسسات وإجراءات التصاريح الجبائية وإجراءات التحصيل على توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة إضافة إلى إجراءات مسك السجلات وإجراءات مسك المحاسبة والتصرف في الخزينة والحسابات البنكية وإجراءات التصرف في الأعوان وغيرها من الإجراءات التي ستساهم بصفة مباشرة في تفادي الوقوع في عدة إشكالات قانونية من ناحية واكتساب اليات التصرف الناجع والسليم من ناحية اخرى.
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع	المساهمة في خلق جمعيات فاعلة في الشأن العام وقادرة على القيام بدورها ومهامها كإحدى مكونات الفضاء المدني و تمكين الجمعيات من إجراءات التسجيل الجبائي.
التناسب مع المحاور الأساسية	- **الشفافية:** توضيح القواعد والالتزامات المحمولة على كاهل الجمعيات - **المشاركة:** تطوير عمل الجمعيات التي تمثل احدى أبرز الأطراف المساهمة في تشجيع مشاركة المواطنين في الشأن العام - **المساءلة:** تحقيق ديمومة الجمعيات وتحملها للمسؤوليات وتحقيق النجاعة
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE - مركز إفادة

الأنشطة	روزنامة التنفيذ
اعداد دليل عملي حول حوكمة الجمعيات	
وضع خطة العمل لإعداد الدليل	أوت 2023
اعداد استبيان على الخط	ديسمبر 2023
تنظيم 5 ورشات جهوية مع الجمعيات	جانفي 2024
وضع الصيغة النهائية للدليل	مارس 2024

	وضع دليل تفاعلي حول حوكمة الجمعيات على الخط	
	اعداد نسخة تجريبية للدليل في شكل الكتروني	فيفري 2024
	وضع الدليل على الخط في موقع افادة	فيفري 2024
	تنظيم حملة إعلامية لحث الجمعيات على الولوج الالكتروني للدليل	مارس 2024
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	- السيد رياض دبّو - السيد نزار عمار بن الصغيّر	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	- مدير عام مركز إفادة - مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية (منسّق وطني لمبادرة تشخيص الفضاء المدني في تونس)	
عنوان البريد الالكتروني	dabbou.riadh@gmail.com nizar.bensghaier@pm.gov.tn	
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	- مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان برئاسة الحكومة - وزارة المالية
	أطراف غير حكومية متدخلة	

> **المساهمة في خلق جمعيات فاعلة في الشأن العام وقادرة على القيام بدورها ومهامها كإحدى مكونات الفضاء المدني**

المحور الرابع

تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

التعهد عدد 14:
إعادة هندسة مسار العمليّة الاستثماريّة بهدف رقمنة الخدمات الإدارية الموجّهة للمستثمرين

جانفي 2024 - ماي2025	
الهيكل/الطرف المسؤول	الهيئة التونسية للاستثمار
وصف التعهد يهدف هذا التعهد إلى تبسيط الإجراءات وضمان تناسقها مع إجراءات مختلف الهيئات المعنية بالاستثمار بهدف تقديم تجربة خدمات سريعة سلسة ومتماسكة وشفافة تستجيب لتطلعات مختلف المستثمرين من خلال إعادة هندسة مسار العمليّة الاستثماريّة في إطار رقمنة الخدمات الإدارية الموجّهة للمستثمرين. وهو ما سيمكّن على المدى المتوسط من تطوير منصة الكترونية موحّدة تجمع مختلف الخدمات الادارية الموجّهة للمستثمرين وذلك بهدف تحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وجذب المستثمرين.	
الإشكال المطروح	**إشكاليات عملية:** -اعتمد تصميم المنصة الحالية على رقمنة النماذج الإدارية دون التركيز على تجربة المستثمر وحاجاته العملية في مختلف المجالات التي تهم الاستثمار -غياب التبادل الآلي عبر هذه المنصة بين الهيئة وشركائها بما في ذلك الوكالات الداعمة للاستثمار وهو ما يعيق عملية تبادل المعلومات والمعطيات والوثائق ويعطّل مسار معالجة الملفات ومختلف الإجراءات والآليات الهادفة لدفع الاستثمار -عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم مسؤولية جميع الأطراف المتدخلة فيما يتعلق بالمشروع (هندسة مسار العمليّة الاستثماريّة) ويحدد أدوار مختلف المتدخلين **إشكاليات تقنية وفنية:** المنصّة الحاليّة تم تطويرها بتكنولوجيا: Microsoft Dynamics 365 مما يستوجب خلاص «رخص استغلال سنويّة » باهظة وهي تمثّل عائقا أمام انضمام بقيّة المتدخلين.
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	يهدف هذا التعهد إلى تبسيط الإجراءات وضمان تناسقها مع إجراءات مختلف الهيئات المعنية بالاستثمار بهدف تقديم خدمات سريعة سلسة ومتماسكة وشفافة تستجيب لتطلعات مختلف المستثمرين، مع ضمان فاعلية ونجاعة تدخل مختلف الأطراف المتدخلة وذلك من خلال إعادة هندسة المسار الحالي للعمليّة الاستثماريّة طبقا لما هو معمول به في التجارب المقارنة الناجحة.
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع	- إدارة سلسلة لعمليات القيمة الاستثمارية عبر لوحة تحكم (أي: مبلغ الاستثمار حسب القطاع، وتقييم تأثير الحوافز الممنوحة، وما إلى ذلك). - الاستقلالية الكاملة في التصرّف في مسار العمليّة الاستثماريّة والوثائق ذات الصلة - تبادل البيانات بشكل سلس وآلي من أجل تسهيل وتسريع معالجة الملفات وذلك عبر إمكانية التشغيل البيني بين المتدخلين«interopérabilité». - الاستجابة لحاجيات المستثمرين من خلال الضغط على التكاليف واختصار الآجال - ضمان الفاعلية والنجاعة في دفع مسار العملية الاستثمارية
التناسب مع المحاور الأساسية	**- تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة:** من خلال ضمان شفافية الإجراءات والمعلومات والمسارات المعتمدة لإسداء الخدمات الموجهة للمستثمرين والرفع من جودتها مع تحديد واضح لمختلف المتدخلين في مسار إسداء الخدمات والمسؤوليات في مجال الاستثمار مما يساهم في الحد من مخاطر الفساد التي يمكن أن تترتب على التعامل المباشر. **- المساءلة:** من خلال متابعة مراحل تقدم مسار إسداء الخدمات بين مختلف المتدخلين في العملية الاستثمارية **- المشاركة:** انصهار جميع الهياكل المعنية بالاستثمار بالمنصة الجديدة مع ضمان التبادل البيني للمعطيات وجعل المستثمر محور الاهتمام

مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى		دعم فني من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية BERD
مراحل وروزنامة التنفيذ	الأنشطة	روزنامة الانجاز
	إحداث فريق عمل متعدد الأطراف صلب الهيئة التونسية للاستثمار لمتابعة تطوير المشروع	جانفي 2024
	تقييم العروض الواردة على منصّة الشراء التابعة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية BERD	جانفي 2024
	اختيار الشركة التي ستشرف على تطوير المشروع	فيفري 2024
	تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع المتعلقة بإعادة هندسة العمليّة الاستثماريّة	مارس-جوان 2024
	تنظيم ورشة عمل لتقديم المشروع في مرحلته الأولى	جويلية 2024
	تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع المتعلقة بتطوير المنصّة الوطنيّة الجديدة للاستثمار	أوت -2024 أفريل 2025
	تجربة استغلال المنظومة من قبل كافة المتدخلين من خلال تنظيم أيام تكوينية وتحسيسية	ماي 2025
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد		السيدة عطف الجموسي
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر		رئيسة قطب المساندة بالهيئة التونسية للاستثمار
عنوان البريد الالكتروني		atef.jamoussi@tia.gov.tn
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة	- وزارة الاقتصاد والتخطيط - وزارة الماليّة -وكالات دعم ومساندة الاستثمار - السجلّ الوطني للمؤسسات - المركز الوطني للإعلامية
	أطراف غير حكومية متدخلة	

> ضمان الفاعلية والنجاعة في دفع مسار العملية الاستثمارية

التعهد عدد 15:
تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية

جويلية 2023 - مارس 2024	
الهيكل/الطرف المسؤول	**وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة**
وصف التعهد يعتبر النفاذ الرقمي لذوي الإعاقة من بين المواضيع التي تشغل مختلف الدول، وذلك سعيا منها لمواكبة المتغيرات في مجال النفاذ الرقمي وانتهاج سياسات تساهم في دعم مسار التحول الرقمي، وتمكين مختلف فئات المجتمع وخاصة الفئات الحاملة لإعاقة من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وما تتيحه من إمكانية لتغيير نمط حياتهم وتعزيز إدماجهم في المجتمع، ولتحقيق الأهداف المتعلقة بالإدماج والشمولية الرقمية المعمول بها والمتفق عليها من قبل مختلف المنظمات الدولية. ونظرا لأهمية الموضوع وارتباطه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسعيا لتعزيز تموقع تونس بين الدول وخاصة في مجال النفاذ الرقمي وقياس مؤشر تقييم حقوق الوصول الرقمي (Digital Accessibility Rights Evaluation Index) ، انطلقت وحدة الإدارة الالكترونية في تطوير خطة وطنية للنفاذ الرقمي لذوي الإعاقة ومرجعية موحدة تتضمن معايير تقنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية.	
الإشكال المطروح	- عدم توفر مرجعية خاصة تتضمن معايير فنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية. - عدم استجابة البوابات والمنصات والخدمات الالكترونية العمومية للمعايير الدولية السليمة للنفاذ الرقمي،
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/ النتائج المنتظرة	- توفير مرجعية موحدة تتضمن معايير فنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية. - شمولية الانتفاع بالخدمات والمنصات الرقمية لكافة الفئات الاجتماعية بما ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/ كيف سيغيّر في الواقع	- سد الفجوة الرقمية وتمكين جميع أفراد المجتمع من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، - عدم إغفال فئة الأشخاص ذوي الإعاقة او كبار السن عند تصور او تطوير البوابات والمنصات والخدمات الإلكترونية، - استجابة البوابات والمنصات والخدمات الالكترونية العمومية للمعايير الدولية السليمة للنفاذ الرقمي، - تحسين مؤشر تونس في مجال النفاذ الرقمي.
التناسب مع المحاور الأساسية	**- الشفافية:** تطوير وتحسين السياسات والتوجهات الوطنية لتعزيز النفاذ الرقمي يساهم في تعزيز الشفافية من خلال توفير فرص حياتية عادلة ومتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة للنفاذ إلى الخدمات والمعلومات التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال. **- المشاركة:** تعزيز ودفع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال دعم نفاذهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى الخدمات العمومية،
مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى	**مصدر التمويل:** يتدرج هذا المشروع في إطار التعاون الفني مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
مراحل وروزنامة التنفيذ	

الأنشطة	روزنامة الانجاز
- إعداد استبيان لجمع البيانات حول الواقع الراهن للنفاذية الرقمية	جويلية 2023
- إعداد تقرير حول تحليل الواقع الراهن للنفاذية الرقمية	أوت وسبتمبر 2023

	إعداد الشروط المرجعية للخبير المحلي	ديسمبر 2023
	التعاقد مع الخبير المحلي	جانفي 2024
	إعداد مسودة الخطة الوطنية	جانفي 2024–مارس 2024
	ورشة عمل (أو أكثر) حول السياسات والإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية	أفريل 2024
	تنظيم يوم إعلامي لتقديم الخطة الوطنية للنفاذ الرقمي لذوي الإعاقة	جويلية 2024
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيد رياض الوسلاتي	
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر	كاهية مدير بوحدة الإدارة الالكترونية	
عنوان البريد الالكتروني	riadh.oueslati@pm.gov.tn	

> **سد الفجوة الرقمية وتمكين جميع أفراد المجتمع من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها**

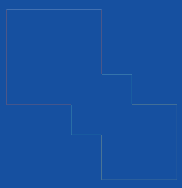

وحدة الإدارة الإلكترونية
UNITÉ DE L'ADMINISTRATION ÉLECTRONIQUE

1 شارع محمد الباجي قائد السبسي
المركز العمراني الشمالي - 1003 تونس
www.ogptunisie.gov.tn - uae@pm.gov.tn